على خطى النهضة

أولويات عمل الحكومة للعامين

2020-2019

جدول المحتويات

جدول المحتويات	**2**
المقدّمة	**3**
ملامح مشروع النهضة الوطني	**4**
المبادئ التوجيهية لأولويات عمل الحكومة للعامين 2019-2020	**6**
الملخص التنفيذي	**8**
ضمان إنجاز الأولويات الوطنية	**10**
المحور الأول: دولة القانون	**12**
تنمية الحياة السياسية وصون الحريات العامة	13
مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة	15
تعزيز نهج اللامركزية	17
تمكين السلطة القضائية وتعزيز دورها	19
تعزيز سلطة إنفاذ القانون	21
الثقافة الوطنية وتنمية المواطنة الفاعلة	23
المحور الثاني: دولة الإنتاج	**26**
النمو من خلال ريادة الأعمال والتجارة	29
النمو من خلال الاستثمار والنهوض بقطاعات اقتصادية يتميز بها الأردن	31
توفير 30 ألف فرصة عمل إضافية منتجة ولائقة للأردنيين	33
برنامج خدمة الوطن	35
ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي	36
رفع كفاءة القطاع العام والقضاء على الترهل الإداري	38
المحور الثالث: دولة التكافل	**40**
توسيع نطاق الحماية الاجتماعية	42
تطوير مخرجات التعليم العام	44
تحسين مستوى الرعاية الصحية	47
تطوير منظومة النقل العام	50
السكن الميسّر	53
البيئة وسلامة المواطن	55

المقدّمة

تقترب المملكة الأردنيّة الهاشمية من الاحتفال بمرور مائة عام على نشأتها، إذ استطاعت على مرّ العقود العشرة الماضية، أن تبني دولةً راسخةً ومتينةً، صمدت في وجه التحدّيات والتحوّلات التي مرّت بنا.

ولم يكن نجاح الأردنّ بتجاوز الأحداث الكبرى والتحوّلات فحسب، بل بتطويع الصِّعاب، وتحويلها إلى منجزات يشهد بها كلّ إنسانٍ منصِف؛ فالمتتبّع يُدرِك تماماً أنّ الأردنّ حقّق على مرّ العقود الماضية إنجازات فاقت عُمر الدّولة وإمكاناتها، وفاقت ما تحقق في دول كثيرة أطول من دولتنا عمراً، وأكثر إمكانات وموارد.

إنّ النجاح الذي حقّقه الأردنّ طوال العقود الماضية يضعنا أمام تحدّيات ومسؤوليّات كبيرة، تتطلّب الحفاظ على الموروث الوطني الناجز، وتطويره، ليكون قادراً على مواكبة الحاضر والمستقبل، وليصمد في وجه التحدّيات والتحوّلات المتسارعة.

وسعياً للحفاظ على هذا المنجز الوطني، وللبناء على ما تحقّق من إنجازات وتجاوز التحدّيات التي تواجهنا مجدّداً، تطلق الحكومة مشروع نهضة وطنيّاً شاملاً مبنياً على ثوابت العروبة وقيم الإسلام السمحة، ويستهدف تحفيز طاقات الأردنيين، ورسم أحلامهم، والسعي إلى تحقيقها، استجابة لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني إبن الحسين المعظم.

وتمثّل أولويات عمل الحكومة للعامين 2019-2020م، خطوة جديدة على طريق مشروع النهضة وتطوير الدولة الأردنية، إذ نسعى من خلاله إلى تكريس ثلاثة مبادئ أساسيّة كما أشار إليها جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم في خطاب العرش الأخير هي: دولة القانون، ودولة الإنتاج، ودولة التكافل، لنتمكّن من السير بخطوات جادّة نحو دولة الإنسان الناجزة والشاملة والمستدامة بأبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة..

وإدراكاً منا لطبيعة التجارب السابقة في رسم خطى المستقبل وضعف جوانب الالتزام بتنفيذها، نتعهّد بأن لا يكون مشروع النهضة الوطنيّ مجرّد حبر على ورق، بل سنسعى جاهدين ليصبح واقعاً ملموساً، وشاهداً حيّاً على أنّ الأردنّ يسير بخطى ثابتة في مسيرة التطوير والبناء، وأنّ الأردنيّين قادرون على مواصلة العطاء والإنجاز، والحفاظ على الموروث الوطنيّ الزاخر بالفعل الحقيقي والمنجزات، بحيث يكون الجميع شركاء في هذا المشروع الوطني أفراداً ومؤسسات وكل حسب اختصاصه تشريعياً ورقابياً، وبما يساعدنا على استعادة الثقة في برامجنا وسياساتنا، ويؤسس لنهج ومقاربة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة.

رئيس الوزراء

الدكتور عمر الرزاز

ملامح مشروع النهضة الوطني

التزاماً من الحكومة بتنفيذ مضامين كتاب التكليف السامي، وتنفيذاً لما وجهنا له جلالة الملك عبد الله الثاني إبن الحسين المعظم في خطاب العرش، تعلن الحكومة أولوياتها كخطوة على طريق مشروع النهضة الوطني الذي نسعى من خلاله للوصول إلى دولة القانون والإنتاج والتكافل، ما يعني بلوغ دولة الإنسان.

> *"أوجهكم، وأنتم تُنبَرون لهذه المهمة الوطنية، لإطلاق مشروع نهضة وطني شامل، قوامه تمكين الأردنيين من تحفيز طاقاتهم، ورسم أحلامهم والسعي لتحقيقها، وتلبية احتياجاتهم عبر خدمات نوعية، وجهاز حكومي رشيق وكفؤ، ومنظومة أمان اجتماعي تحمي الضعيف في ظل بيئة ضريبية عادلة. ولتحقيق ذلك، أضع أمامكم جملة من الأولويات والثوابت، لتكون نبراساً في العمل والتواصل مع شعبنا الأردني الأبي"*
>
> جلالة الملك في كتاب التكليف السامي.

فعلى مدى قرن من الزمن، كان الاستثمار في الإنسان هو الأولى والأجدى، وهو الذي قاد عملية بناء دولة قوية وواثقة، تجاوزت تحديات كثيرة، وأثبتت أن الأردنيين قادرون على بناء وطن ومؤسسات راسخة رغم قلة الموارد ومحدودية الثروات.

ولأن "الإنسان هدف التنمية وأساسها" كما قال جلالة الملك عبدالله الثاني، و"هو أغلى ما نملك"، كما قال جلالة الملك الراحل الحسين رحمه الله، تأتي أولويات الحكومة للعامين 2019-2020 للتأسيس لمرحلة جديدة عنوانها وغايتها الإنسان الأردني، والاستثمار بطاقاته وقدراته لدخول المئوية الثانية من عمر الدولة بثبات.

نهضة وطنية شاملة

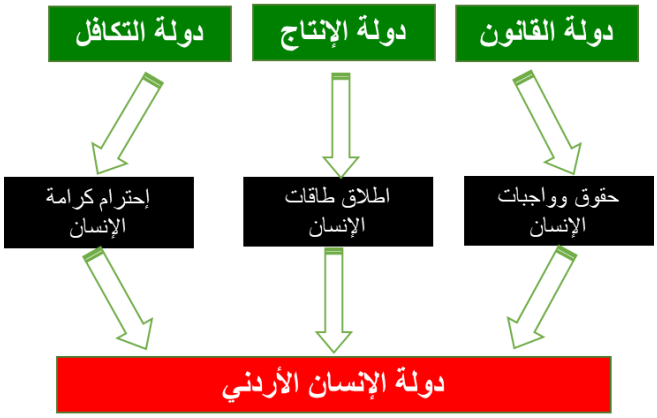

ودولة الإنسان تقوم على ركائز ثلاث: "دولة القانون" التي تهدف إلى ترسيخ مبدأ سيادة القانون و**تعزيز حقوق وواجبات الإنسان** الأردني على أرض الوقع، و"دولة الإنتاج" التي تهدف إلى **إطلاق طاقات الإنسان** الأردني لتحقيق العيش الكريم، و"دولة التكافل" التي **تصون كرامة الإنسان** الأردني من خلال تحسين واقع الخدمات العامة وأنظمة الحماية الاجتماعية. فبناء دولة القانون والمؤسسات يقود إلى دولة الإنتاج، والقدرة على تحقيق التكافل تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج وتحقيق الوفر.

ودولة القانون والمؤسسات تحكمها التشريعات التي تعكس قيمنا الإسلامية والعربية الأصيلة، ويطبّق فيها القانون على الجميع بعدالة لتكريس المواطنة وتحقيق معادلة الحقوق والواجبات دون تمييز، وتعزيز مشاركة المواطن في وضع القوانين وتطويرها وتعديلها من خلال القنوات الدستورية الديمقراطية.

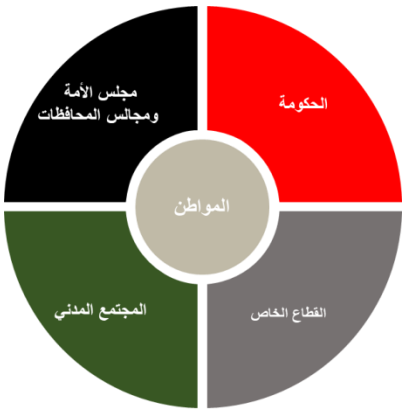

شركاء مشروع النهضة الوطني

وإيجاد واقع أفضل لحياة الأردنيين والأردنيات لن يتحقق دون تكريس دولة الإنتاج، لتحقيق النمو المستدام، والسير نحو الاعتماد على الذات، تعزيزاً لمنعة الاقتصاد، وتحصينه في وجه الأزمات وإعلاء لقيم العمل المنتج، وتحقيق العدالة في توفير الخدمات العامة والارتقاء بمستواها.

وبما أن الجميع شركاء في تحقيق هذا المشروع الوطني، فإن رؤية الحكومة لبلوغ دولة القانون والإنتاج والتكافل لن تتحقق إلا بالتكاملية والشراكة الحقيقية مع الجميع، ولذلك ستطلق الحكومة حوارات متوازية حول مرتكزات المشروع الثلاثة ليكون الجميع شركاء فيها، إذ لا دولة قانون وإنتاج وتكافل دون عمل مشترك مع مجلس الأمة، ومجالس المحافظات، والقوى السياسية بأطيافها كافة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

المبادئ التوجيهية لأولويات عمل الحكومة للعامين 2019-2020

تستند أولويات عمل الحكومة للعامين المقبلين إلى المبادئ التوجيهية التالية:

- **مبدأ ضمان الأمن والاستقرار للوطن والمواطن:** وهو ما يشكل متطلباً أساسياً لا غنى عنه للسيادة والحياة والديمقراطية، مثلما هو ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاجية، وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته.

- **مبدأ الأمن الاجتماعي:** من المعروف أن الأمن الاجتماعي يتأذى بشدة من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن تهميش أبناء المناطق الأقل حظاً، وهو ما يسيء لوحدة المجتمع وطموحاته النهضوية، وينعكس سلبياً في سلوكيات المواطنين، وفي علاقاتهم ببعضهم لبعض وبالدولة. ولذا يقتضي مبدأ الأمن الاجتماعي إزالة أو تقريب الهوة بين الفئات الاجتماعية، في المدينة والريف والبادية والمخيم.

- **مبدأ الشفافية والمساءلة وضمان النزاهة:** إن شفافية آليات اتخاذ القرار الحكومي وشفافية الإجراءات التنفيذية من جهة، وتوطيد المساءلة المستمرة ضمن القواعد الدستورية والقانونية من جهة أخرى، يشكلان مبدأ واحداً مترابطاً للدولة الحديثة، ويضمنان النزاهة كمتطلب. والشفافية والمساءلة والنزاهة هي العناوين الأساسية لازدهار العملية التنموية.

- **مبدأ المشاركة والحوار:** إن جميع القضايا الوطنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية، تمس المصالح الحيوية والمباشرة لكل الفئات الاجتماعية والمؤسسات الوطنية. ولذلك، فإن مشاركة هذه الفئات في الحوار حولها والتوصل إلى تسويات بشأنها، عملية سياسية ضرورية لإحداث التوافق الوطني والإنجاز وتحمّل المسؤوليات من قبل أطرف الحوار.

- **مبدأ التوزيع العادل للدخل:** وذلك باستخدام حصيلة الإيرادات لتقديم مختلف الخدمات، ولا سيما الاجتماعية والصحية والتعليمية للمواطنين، وللمحافظة على أمن الوطن وسيادته.

- **مبدأ التكافل الاجتماعي:** وذلك بالتأكيد على ثقافة التكافل الأردنية على جميع المستويات، بالنسبة للفرد والعائلة والمجتمع والوطن، وفي منظومة متكاملة بحيث يصبح كل فرد من أفراد الأسرة مسؤولاً عن المشاركة في تحمل أعباء الحياة، وتعميم الإفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محيطه. كما أن العائلة مسؤولة تجاه المجتمع، والمجتمع مسؤول تجاه الأسر التي يتكوّن منها، والمسؤولية الوطنية تشمل كل المجتمع جغرافياً وديمغرافياً. فمن أنصع قيمنا الأردنية قيمة نصرة الأخ الأقوى لأخيه الأضعف، والتزام الفئات الميسورة والمتمكنة حيال الفئات الفقيرة والمهمشة.

- **مبدأ استمرارية عملية الإصلاح:** الإصلاح ليس حملة، بل عملية مستمرة تتراكم من أجل إحداث النهضة التي هي عنوان مشترك للمجتمع والحكومة والدولة. والجدير ذكره أن هذا المبدأ بالذات قد تم العمل به، على مراحل، منذ بدايات قيام الإمارة وحتى اليوم. وقد مرّت هذه العملية بمراحل مختلفة

كان لكل منها أولويات تقتضيها طبيعة المرحلة، وكان لها نجاحات كبرى ملموسة مطلوب تطويرها، وإخفاقات مطلوب تجاوزها.

اعتمد برنامج عمل الحكومة للعامين المقبلين والأولويات الوطنية الواردة فيه على العديد من المصادر التي تم الاسترشاد بها ودراستها وتحليلها بهدف الوصول إلى التطلعات والأهداف الوطنية المشتركة التي ستسعى الحكومة إلى ترجمتها لنتائج حقيقية يلمس أثرها المواطن الأردني:

- **التوجيهات الملكية:** تمت دراسة وتحليل الأوراق النقاشية الملكية السبع وكتاب التكليف وخطاب العرش السامِيين، والتي أكدت على محورية تمكين المواطن الأردني ووضعت الخطوط العريضة لأولويات عمل الحكومة.

- **آراء المواطنين ومجلس الأمة وقادة الرأي ومؤسسات المجتمع المدني:** تمت دراسة وتحليل ردود أعضاء مجلس النواب الثامن عشر على البيان الوزاري للحكومة، واللقاءات الحوارية المختلفة مع مجالس المحافظات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة واستخلاص أبرز القضايا والمواضيع التي وردت فيها، كما تمت العودة إلى استطلاعات الرأي العلمية والتي أعدتها مراكز الدراسات المختلفة عن أبرز القصايا والمسائل التي تهم المواطن.

- **الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والقطاعية:** تم الاسترشاد برؤية الأردن 2025 التي ترسم طريقاً لمستقبل الأردن الذي نطمح إليه، والبرنامج التنفيذي التنموي، والاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، والاستراتيجيات القطاعية مثل الصحة والنقل والسياحة وغيرها.

الملخص التنفيذي

تدرك الحكومة تمام الإدراك اللحظة التاريخية التي يمرّ بها الوطن، وحجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أبناء وبنات الوطن، ومدى الحاجة إلى استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة التي تراجعت خلال السنوات الماضية نتيجة عوامل عديدة. كما تدرك الحكومة حجم الأزمة الاقتصادية وتعقيداتها الاجتماعية نتيجة تدني معدلات النمو، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وثبات المداخيل وانخفاض القوة الشرائية، وتراجع مستوى الخدمات العامة.

وبناء على ذلك، قامت الحكومة بوضع أولوياتها للعامين القادمين، وقد تمّ تحديد هذه الأولويات الوطنيّة بحيث يكون لها انعكاس مباشر على حياة المواطنين، إذ حددت ثماني عشرة أولوية وطنية تعبّر عن طموحات وتطلعات المواطنين، وستكون هذه الأولويات محطة من محطات مشروع النهضة الوطني، وهو مشروع طويل الأمد محوره الإنسان الأردني يتحقق بالشراكة والتكامل مع مجلس الأمة، ومجالس المحافظات، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

وحتى لا تبقى هذه التطلعات في خانة الأمنيات، فقد قامت الحكومة بترجمة هذه الأولويات إلى إجراءات ومشاريع ومبادرات محددة وواضحة سيتم تنفيذها خلال العامين المقبلين وضمن الموارد المالية والإمكانات المتاحة. وستكون هذه الإجراءات[1] مرتبطة بنتائج قابلة للقياس، وذات معنى للأردنيين والأردنيات.

وحتى يكون البرنامج واقعياً وقابلاً للتطبيق، ستعمل الحكومة على وضع التقديرات الماليّة للموازنة العامّة للعامين المقبلين وإدراج الأولويات الوطنية فيها، بالتزامن مع الاستمرار بتنفيذ خطط العمل والمشاريع والبرامج المعتادة التي تقوم بها جميع الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة، والتي يتمّ إعدادها وتضمينها في الموازنة العامّة.

والأولويات الوطنية الواردة لا تمثل عمل وأنشطة الحكومة بشكل كامل، وإنما هي جزء من إجراءات ومشاريع الوزارات والمؤسسات والقطاعات في الدولة، فالقطاعات التي لم ترد في وثيقة أولويات عمل الحكومة سيتم تضمينها في خطط عمل الوزارات والمؤسسات وقانون الموازنة العامة والبرنامج التنفيذي التنموي للعامين (2019-2020)، وستكون متابعة تقدم سير العمل فيها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي. كما تبني هذه الأولويات على أهداف التنمية المستدامة التي التزمت المملكة بتحقيقها بحلول عام 2030، كونها الإطار العالمي لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وكون الأردن جزءاً من جهود المجتمع الدولي في إعلاء القيم الإنسانية.

ولا تنفصل هذه الأولويات عن برامج الحكومات المتعاقبة، ورؤية الأردن 2025، والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المختلفة مثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وهي جزء من البرنامج التنفيذي التنموي للعامين 2019-2020 والذي يعتبر البرنامج المفصّل لكل قطاع.

[1] يستخدم مصطلح الإجراءات في هذه الوثيقة للدلالة على البرامج، أو المشاريع، أو التدابير، أو المبادرات، أو القرارات والإجراءات التنظيمية التي ستنفذها الحكومة في برنامج عملها للعامين 2019–2020.

يرتكز برنامج الحكومة على ثلاثة محاور رئيسية هي دولة القانون، ودولة الإنتاج، ودولة التكافل، ويندرج تحتها ثماني عشرة أولوية وطنية على النحو الآتي:

وتؤكد الحكومة على أن هذه الأولويات الوطنية ستبقى خاضعة للمراجعة والحوار في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية وبناء على مدى التقدم في تحقيق النتائج المرجوة وسير العمل، والتغذية الراجعة من شركاء الحكومة في الإنجاز: المواطن، ومجلس الأمة، ومجالس المحافظات، والقوى السياسية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

ضمان إنجاز الأولويات الوطنية

تدرك الحكومة تمام الإدراك أنّ من السّهل تقديم الوعود للمواطنين، ووضع الخطط والبرامج لخدمتهم، ولكن التحدي يكمن بمدى تحويل التعهدات إلى واقع يلمسه المواطن في حياته اليومية. ولضمان إنجاز الأولويات الوطنية، ستقوم الحكومة بوضع خطط عمل واضحة ومنطقية ومؤشرات قياس ومخرجات واضحة.

وستقوم الحكومة بربط متابعة تقدم الإنجاز في تحقيق الأولويات الوطنية بمكتب رئيس الوزراء للعمل على دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية في عملية التنفيذ وتحقيق النتائج المرجوة للمواطنين، وحل المشكلات وعوائق التنفيذ أولاً بأول وفور ظهورها وضمن منهجية واضحة للإنجاز والتنسيق بين الجهات المناط بها تنفيذ الخطة. وستكرّس الحكومة مبدأ المساءلة على جميع المستويات في الوزارات والمؤسسات في إنجاز الأولويات الوطنية والمؤشرات والإجراءات المرتبطة بها.

وستقوم الحكومة بإطلاق موقع إلكتروني (www.your.gov.jo) ليتيح للجميع بكل شفافية متابعة مدى الالتزام بالتنفيذ لتحقيق النتائج المرجوة، ومتابعة سير العمل لأبرز الإجراءات والمشاريع ضمن نطاق الأولويات الوطنية.

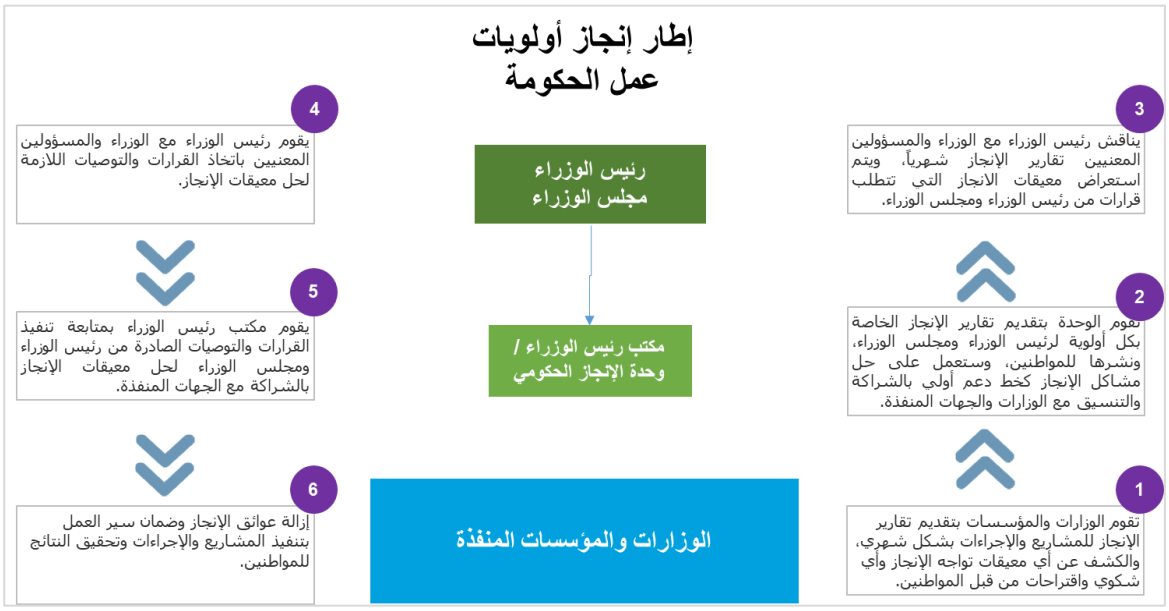

وتؤكد الحكومة على أهمية دور جميع الشركاء في هذا العمل الوطني الجماعي، أفراداً ومؤسسات، كلاً حسب اختصاصه تشريعياً ورقابياً، وبما يساعدها على ترجمة الأولويات وتحقيق النتائج المرجوة لخدمة الإنسان الأردني، وبما يؤسس لنهج ومقاربة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة.

شركاء إنجاز الأولويات الوطنية

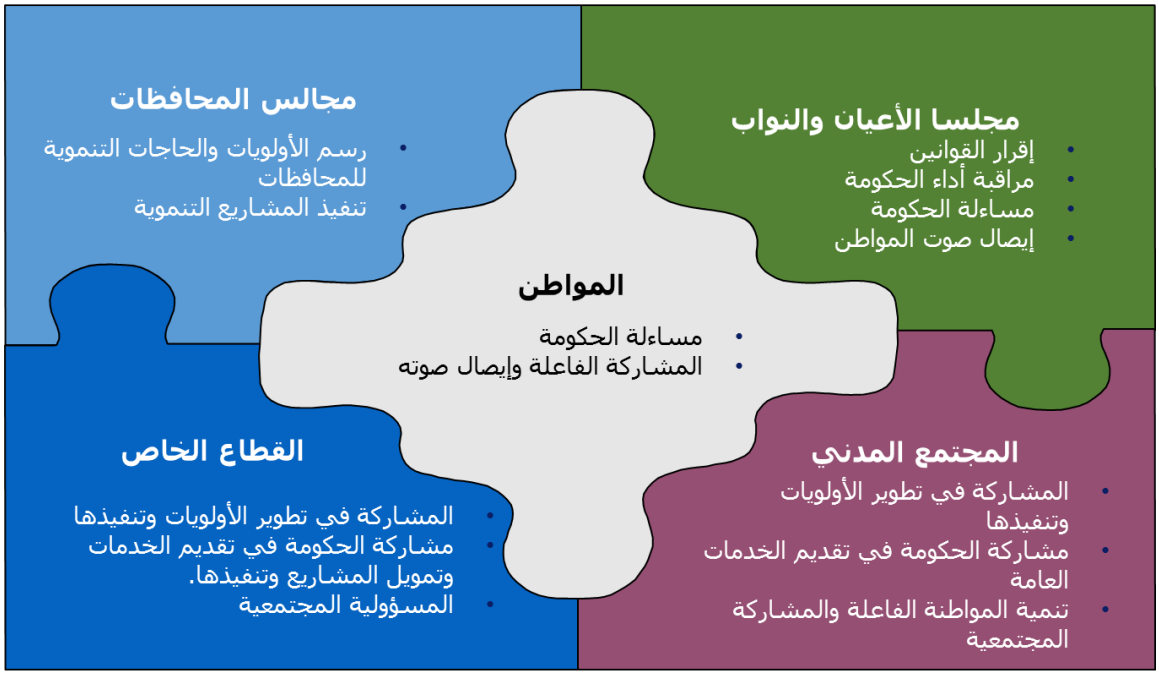

"إن هذه الأولويات ليست عبارة عن عناوين وشعارات، بل مبادرات ومشاريع ملموسة يتم قياس مستويات إنجازها ومقارنتها مع الخطط بكل شفافية، وسوف نشد على يد من يتفانى في الإنجاز وخدمة المواطن، كما ستتم محاسبة كل من يقصّر كائناً من كان تفعيلاً لمبدأ المساءلة والمحاسبة، وصَوْناً لأمانة المسؤولية".

المحور الأول: دولة القانون

كان مبدأ "دولة القانون" منهجاً راسخاً في بناء الدولة الأردنية منذ المرحلة الأولى، وتطور هذا المفهوم مع تطور الدولة باستمرار، ووصلنا إلى مرحلة متقدمة من الحكم الدستوري وسيادة القانون والتوازن بين السلطات، فتكرست علاقة المواطن بالدولة على هذا الأساس.

حدثت، خلال الأعوام الماضية، لأسباب عديدة، اختلالات واضحة في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنين، أضرت بمبدأ حكم القانون، وأوجدت تشوهات مقلقة، ولمسنا آثارها في العديد من الظواهر مثل التنمّر على القانون، والتطاول على الآخرين، وشعور البعض أنه فوق مظلة القانون، ما أدى إلى اهتزاز وتراجع ثقة المواطنين بالعدالة وبسيادة القانون، وأخل بمفهوم المواطنة الصالحة ومعناها، وهو ما عملت الحكومات السابقة – في الأعوام الأخيرة – على إصلاحه ومواجهته، ونحن نسير على الهدي ذاته من التأكيد على أهمية القانون كمظلة لعلاقة المواطنين ببعضهم وعلاقاتهم بالدولة، وتعزيز مفهوم مدنية الدولة وقدرتها على تحقيق العدالة بين الناس.

ستعمل الحكومة على أن يكون في مقدمة أولوياتها – انطلاقا من توجيهات جلالة الملك – التأكيد على مفهوم دولة القانون الذي يقوم على أساس واضح وصريح في ترسيم علاقة المواطن بالدولة استناداً إلى الدستور والقوانين والتشريعات، وعلى عدم القبول بوجود فئات خارج سلطة القانون أو الدولة، أو محاباة لطرف على حساب الآخرين، أو قبول بالتصالح مع ظواهر سلبية خاطئة مثل الشللية والواسطة والمحسوبية.

إن لدولة القانون مقتضيات وشروطاً رئيسة منها الإصلاح الإداري، وتطوير كفاءة مؤسسات الدولة، وتعزيز قوتها المبنية على تطبيق القانون والالتزام به من قبل الجميع.

وفي هذا الإطار، ولضمان سيادة القانون، ستقوم الحكومة بالعمل بالتوازي على ست أولويات وطنية خلال العامين المقبلين:

- تنمية الحياة السياسيّة وصون الحريات العامة.
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافيّة والنّزاهة.
- تعزيز نهج اللامركزيّة.
- تمكين السلطة القضائية وتعزيز دورها.
- تعزيز سلطة إنفاذ القانون.
- الثقافة الوطنية والمواطنة الفاعلة

تنمية الحياة السياسية وصون الحريات العامة

نتطلع إلى توسيع مشاركة الأحزاب في الحياة السياسية وصولاً إلى تطبيق النموذج الديمقراطي الأردني الذي حدّدته الأوراق النقاشيّة الملكيّة السبع ويهدف للوصول إلى حكومات برلمانيّة، برامجيّة وحزبيّة، وصون الحريات العامة من خلال تعزيز ثقافة احترام الرأي والرأي الآخر.

وجّه جلالة الملك، حفظه الله، في كتاب التكليف السامي إلى مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي، والبناء على ما تمّ إنجازه خلال الأعوام السابقة، وإعادة النظر في التشريعات الناظمة للحياة السياسيّة، وتعزيز دور الأحزاب، وتمكينها من القيام بواجباتها في خدمة الوطن والمواطن.

إنّ تنمية الحياة السياسيّة ودفع مسيرة الإصلاح السياسي يقوم بشكل أساس على وضع الإطار الصحيح لعمل السلطات الثلاث، والتفاعل والتناغم فيما بينها وفق الأصول الدستوريّة، وتحديد الآليّات المناسبة التي تضمن أكبر قدر ممكن من المشاركة السياسيّة للمواطنين، وتفعيل دور مؤسّسات المجتمع المدني كأداة رئيسة وفاعلة في العمل السياسي والمشاركة السياسيّة.

إن قوة الدولة من قوة مؤسساتها السياسية، وقوة المؤسسات السياسية تتأتى من التزامها بالدستور، وتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات، وبما يشكل ضمانة حقيقية في مواجهة الفساد، ويساهم بردم فجوة الثقة.

وقد تعهّدت الحكومة في بيانها الوزاري بالعمل على وضع خطّة تنفيذيّة لتطبيق النموذج الديمقراطي الأردني الذي حدّدته الأوراق النقاشيّة الملكيّة السبع، وصولاً إلى حكومات برلمانيّة، برامجيّة وحزبيّة، ترتقي بمسيرة الأردن الديمقراطيّة وتعزّزها، وتكرّس مبدأ دولة المؤسّسات وسيادة القانون، وتعزّز حضور المرأة والشّباب في العمل العام.

كما أن صون الحريات العامة من أولويات الحكومة من خلال تعزيز مبدأ وثقافة احترام الرأي والرأي الآخر وصون حقوق الإنسان، التي كفلها الدستور، ومنها الحق في التعبير والتجمع وصون الكرامة، ضمن إطار الدستور والقانون، بما لا يتعدى على حريات الآخرين وحقوقهم.

ولتحقيق تطور حقيقي ونوعي على الحياة السياسية في البلاد ستبدأ الحكومة بمراجعة المنظومة التشريعية وتطويرها بما يعزز دور الأحزاب السياسية ونظام تمويلها، لتمكينها من تطوير برامجها وقدراتها، لتكون جسراً مهماً بين اتجاهات المواطنين وأفكارهم والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وتقوية الجبهة الداخلية التي تمثّل الأداة الحقيقية القادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما كانت خلال العقود الماضية.

إن من أبرز المهمات التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال الشهور المقبلة هي إدماج شريحة الشباب في الحياة العامة، وفي عمليات صنع القرار من البلديات، إلى اللامركزية وصولاً إلى المجالس النيابية، وانخراطهم في الحركات والأحزاب والأطر السياسية والمبادرات التي تساعد على تنظيم وتأطير الاتجاهات الشبابية السياسية والثقافية بصورة علمية، وإعطاء جيل الشباب فرصة للوصول إلى مواقع قيادية في الإدارة والمؤسسات السياسية.

هذه المهمة تتطلب بدورها تطوير قدرات وخبرات الشباب في المجال العام والسياسي، وتسليحهم بالمهارات المطلوبة للوصول إلى هذه المرحلة، سواء كانوا في المدارس أو الجامعات أو حتى في العمل والمجتمع، فستكون هنالك برامج متكاملة ومكثفة لتنمية ثقافة الديمقراطية والمواطنة والتعددية وتجذيرها في المجتمع ولدى جيل الشباب خصوصاً.

ستعمل الحكومة على مراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز الفرص المتاحة لإدماج الشباب في العمل العام والسياسي، وستشجع المبادرات المرتبطة بهذا المجال، وتتبنى من خلال الوزارات المعنية (الشباب والشؤون السياسية والبرلمانية، والإعلام) برامج ومبادرات تدفع باتجاه تطوير الثقافة الديمقراطية والمدنية داخل المجتمع.

لذلك وفي ضوء النتائج الحالية فمن الضروري تطوير قانون الأحزاب ونظامها المالي في العام 2019 وقانون اللامركزية في ذات العام بما يتناسب مع هذه الأهداف والغايات التي من أهمها تطوير دور المجالس المحلية في الجوانب الإدارية والمالية والخدمية في المحافظات، ويلي ذلك مراجعة قانون الانتخاب في العام 2020.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- حوار وطني شامل لجميع القوى الوطنية السياسية للوصول إلى:
  - تطوير قانون الأحزاب السياسية في العام 2019.
  - تطوير نظام تمويل الأحزاب السياسية في العام 2019.
  - مراجعة قانون الانتخاب في العام 2020.
- دعم إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر في موعدها الدستوري.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- الزيادة في نسبة أعضاء مجلس النواب الممثلين للأحزاب السياسية.
- الزيادة في نسبة المشاركة بالانتخابات النيابية.
- الزيادة في نسبة انخراط الشباب والمرأة في العمل السياسي.

مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة

نتطلع إلى محاربة الفساد والوقاية منه، وتعزيز قيم النزاهة لردم فجوة الثقة بين المواطن والحكومة.

تُعدّ مكافحة الفساد، وتعزيز النّزاهة والشفافيّة مطلباً شعبيّاً، وأولوية وطنية نسعى إلى تكريسها، وهو مؤشّر رئيس من مؤشّرات الإصلاح الشامل، وجزءٌ لا يتجزّأ من سيادة القانون وعمليّة الإصلاح السياسي. والفساد بصفة عامة هو أحد أهمِّ القضايا التي يهتم بها المواطن، حيث يعتقد 11% من الأردنيين أن الفساد هو المشكلة الأولى التي تواجه الأردن اليوم، وهو أحد أسباب اعتقاد 28% من الأردنيين أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ[2]. وللفساد عدة أوجه فمنه الإداري ومنه المالي.

وتنامت الأصوات المطالبة بمكافحة الفساد بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة، وكذلك المطالب بتعزيز نهج الشفافيّة والانفتاح، وغرس قيم النّزاهة، وملاحقة الفاسدين، والمضيّ قُدُماً بإجراءات معالجة قضايا الفساد غير المغلقة، الأمر الذي يعكسه تأرجح أداء الأردن في مؤشر مدركات الفساد بين 45 نقطة (في المرتبة 66 عالمياً) في العام 2013 وصولاً إلى 53 نقطة (في المرتبة 45 عالمياً) في العام 2014 ثم الانخفاض إلى 48 نقطة (في المرتبة 59) في العام 2018، حيث يعتمد هذا المؤشر على قياس انطباعات قادة الرأي في الأردن

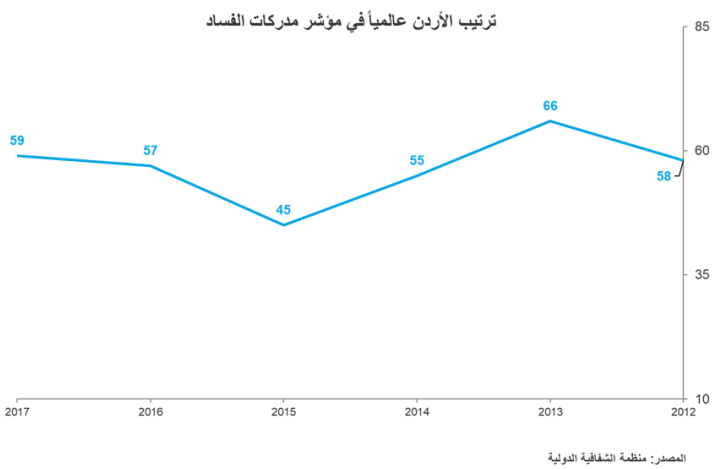

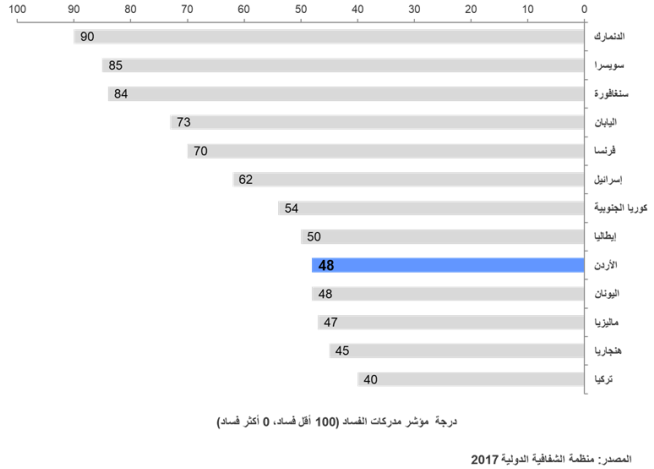

عن وجود الفساد.

ورغم ذلك، تتساوى مرتبة الأردن مع عدّة دول في الاتحاد الأوروبي مثل اليونان ورومانيا، ويحتلّ مرتبة أفضل من دول مثل هنجاريا وماليزيا وتركيا بحسب مؤشّر مدركات الفساد الصادر عن منظّمة الشفافيّة الدوليّة عام 2017م.

[2] استطلاع الرأي العام حول تشكيل حكومة تشكيل حكومة الدكتور عمر الرزاز والقضايا الراهنة (تموز 2018)

إن محاربة الفساد الإداري والمالي، الصغير والكبير، بحزم من شأنها أن تعزز من ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وتزيد من امتثاله لسيادة القانون، ومساهمته في حماية المال العام. وتولي الحكومة هذا الملف أهميّة كُبرى، من خلال تطوير منظومة التشريعات والأنظمة التي تعالج جذور المشكلة وتحقق الوقاية المستقبليّة، وتطوير الإجراءات الحكومية والخدمات الإلكترونية لتقليل عنصر التدخل البشري فيها، وتحصين مؤسّسات الرقابّة المالّية والإداريّة، وإعطائها المزيد من الصلاحيّات الرقابيّة والحصانة لتتمكّن من أداء دورها على أكمل وجه. وقد بدأت الحكومة بذلك من خلال إقرار القانون المعدّل لقانون ديوان المحاسبة لسنة 2018 بهدف تعزيز دور الديوان وتمكينه من تأدية دوره الدستوري في الرقابة على المال العام.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تطوير التشريعات الناظمة:
  - إقرار مشروع قانون معدِّل لقانون الكسب غير المشروع: وذلك تعزيزاً لقيم النزاهة والشفافيّة، ولغايات مراقبة نمو الثروة، وتوسيع نطاق الفئات الخاضعة لأحكام قانون الكسب غير المشروع، وتحسين كفاءة دائرة إشهار الذمّة الماليّة، وتمكينها من أداء دورها وتحقيق أهدافها، وكذلك تحقيق الردع العام والخاص من العقوبة، وتجذير مبدأ المساءلة في حال الإخلال بالواجبات الوظيفيّة، وبما يرسّخ مفهوم حرمة الأموال العامة وتعزيز حمايتها.
  - إقرار مشروع قانون معدل لقانون النّزاهة ومكافحة الفساد: وذلك تعزيزاً لاستقلاليّة رئيس وأعضاء مجلس هيئة النّزاهة ومكافحة الفساد، وتعزيز الثقة بمخرجات عمل الهيئة، والدور الوقائي والاستباقي لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.
  - إقرار قانون حقّ الحصول على المعلومات: وذلك لغايات تأمين وتسهيل حقّ الإعلاميين والمواطنين في الحصول على المعلومات دون إبطاء تعزيزاً لمبدأيّ النزاهة والشفافيّة، وتوسيع قواعد ممارسة الحقوق والحريّات العامّة والتنافسية العادلة، وتعزيز الرقابة على أداء المؤسّسات من خلال ضمان تدفّق المعلومات.

- تحويل قضايا الفساد إلى القضاء:
  - إنفاذ التشريعات بشكل صارم تجاه جميع قضايا الفساد.

- تحسين الممارسات والإجراءات المتبعة:
  - توفير الحماية اللازمة لمن يقوم بالتبليغ عن المخالفات، وتحديد آليات واضحة وموجزة بشأن الإبلاغ عن المخالفات.
  - تطوير وتعديل تشريعات الشراء الحكومية وعملياتها بما يواكب الممارسات الرائدة عالمياً.
  - تقييم ممارسات الحوكمة في وزارات ومؤسسات القطاع العام وفق معايير محددة وتحديد الفجوات ومعالجتها.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- عدد قضايا الفساد المحوّلة والمفصولة[3] من قبل القضاء.
- حجم الأموال المسترجعة إلى خزينة الدولة من قضايا الفساد.
- عدد موظفي القطاع العام والنواب الخاضعين لقانون إشهار الذمة المالية.
- تحسن ترتيب الأردن في مؤشر مدركات الفساد.

[3] القضايا المفصولة تعني تلك التي صدر بها أحكام قضائية من المحاكم المختصة.

تعزيز نهج اللامركزية

نتطلع إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتحديد أولوياتهم التنموية لتحسين واقع حياتهم في مختلف مناطق ومحافظات المملكة.

يتمتّع النّظام الإداري في الأردن بدرجة عالية من المركزيّة، فمنذ عقود من الزمن، يتم توجيه عمليّة التخطيط وتحديد المشاريع لمختلف محافظات ومناطق المملكة من المركز، ما أدى إلى إغفال العديد من الحاجات التنمويّة والأولويّات التي تحتاجها المحافظات، خصوصاً مناطق الأطراف، نظراً لعدم إدراك احتياجات تلك المناطق، أو عدم القدرة على معرفة أولويّاتها، الأمر الذي ساق إلى تأخير عملية التنمية الحقيقية في العديد من مناطق المملكة.

ولمعالجة ذلك تمّ إقرار قانون اللامركزيّة عام 2015، وإجراء انتخاباتها عام 2017، بهدف تعزيز المشاركة الشعبيّة في صنع القرار، وإحداث تقدم في المسيرة الديمقراطيّة والسياسيّة والتنمويّة، وتمكين النواب من ممارسة دورهم السياسي والتشريعي والرقابي.

وتدرك الحكومة أن تجربة اللامركزيّة لا تزال حديثة العهد، وتواجه العديد من التحدّيات والمعيقات التي تدفع باتجاه تعديلها، لتطوير التجربة، خصوصاً ما يتعلّق بتحديد علاقة مجالس المحافظات بالمركز وبالمجالس التنفيذيّة، والمجالس البلديّة والمحليّة.

لذا ستقوم الحكومة بإجراء تقييم شامل لتجربة اللامركزيّة، للوقوف على الإيجابيّات وتعزيزها، وتجاوز التحدّيات التي تواجه عمل مجالس المحافظات، وذلك بهدف تجويد التجربة، وضمان زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات تتعلق بأولوياتها التنموية، وانعكاسها بشكل إيجابي على مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين، وصولاً إلى تنمية متوازنة بين المحافظات على المستوى الوطني.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- إجراء تقييم ومراجعة لتجربة اللامركزية.
- تطوير وتعديل قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015.
- تطوير وتعديل قانون البلديات.
- رفع التفويض المالي لمجالس المحافظات من 200 ألف إلى مليون دينار، قابلة للزيادة أو النقضان حسب الأداء في شفافية وكفاءة إنجاز المشاريع.
- إجراء مسح شامل لرضا متلقي الخدمة في المحافظات.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- الإنفاق الرأسمالي من مجالس المحافظات نسبة إلى الإنفاق الرأسمالي المركزي.
- رضا متلقي الخدمة في المحافظات تكون تكون سنة 2019 هي سنة الأساس.

تمكين السلطة القضائية وتعزيز دورها

نتطلع إلى مواصلة دعم واحترام استقلال القضاء، وتوفير بيئة مؤسسيّة وعصريّة للجهاز القضائيّ وأجهزته المساندة، تكريساً لمفهوم العدالة الناجِزة وتسريعاً لإنفاذها.

إن قياس تقدم الدول ورفعتها يعتمد بشكل رئيس على استقلال القضاء وكفاءة الجهاز القضائي العامل فيها، فالقضاء هو الركيزة الأساسية في إحقاق الحق وإقامة العدل وحماية الحقوق وصون الحريات، وصولاً إلى العدالة الناجزة. ولهذا، فقد كان القضاء على الدوام، وما زال، على رأس أولويات جلالة الملك عبدالله الثاني وفي صلب اهتمامات جلالته.

قد شهد القاصي والداني بكفاءة نظامنا القضائي على مر السنين، غير أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة مطّردة وملحوظة في أعداد القضايا الواردة إلى المحاكم ما انعكس سلباً على سرعة البت في القضايا وإطالة أمدها، وأثر على قدرة الأردن التنافسية إقليميا وعالميًا والذي يظهر من خلال مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر إنفاذ العقود مما ينعكس سلبًا على البيئة الاستثمارية للأردن.

لقد جاءت الورقة النقاشية السادسة لجلالته وما انبثق عنها من توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون بخارطة طريق تتضمن عدداً من التوصيات بهدف تطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، حيث تضع الحكومة مسألة تسريع البت في القضايا على سلم أولوياتها، بالإضافة إلى تقليل القضايا المنظورة في المحاكم، وذلك من خلال استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات كالوساطة والتحكيم وتشجيع اللجوء إليها، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطن، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتحسين الخدمات المقدمة لمتلقي خدماتها.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية:

- تقليل عدد القضايا المنظورة في المحاكم من خلال:
  - تفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات كالوساطة والتحكيم.
  - تفعيل إدارة الدعوى في المحاكم بما يساهم في حل القضايا وعدم تأخيرها.
  - إنشاء هيئات متخصصة للنظر في النزاعات الصغيرة (Small Claim Tribunals).

- تسريع البت في القضايا مع الحفاظ على جودة الأحكام القضائية:
  - تحديث وضبط وتيسير إجراءات الخبرة أمام المحاكم مع نهاية عام 2020.
  - استكمال أتمته العمليات في المحاكم وتحسين الخدمات من خلال زيادة عدد الخدمات الإلكترونية من (20) خدمة إلكترونية مع نهاية العام 2018 إلى (60) خدمة إلكترونية أخرى مع نهاية العام 2020.
  - زيادة أعداد الغرف القضائية المتخصصة في القضايا الحقوقية والجزائية.
  - تيسير الإجراءات المتعلقة بسماع الشهود مع نهاية عام 2020.
  - محاكمة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل عن بعد بحيث يتم محاكمة النزيل دون إحضاره للمحكمة من خلال إنشاء قاعات متخصصة وربط تلفزيوني بين المحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل حيث سيتم شمول 9 محاكم بداية بهذه الخدمة مع نهاية عام 2020.
  - تحسين مستوى التبليغات القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

- تيسير سبل الوصول للعدالة:
  - إضافة (4) خدمات جديدة على تطبيق الهاتف المحمول حتى نهاية عام 2019.
  - توسيع قاعدة المستفيدين من خدمة المساعدة القانونية المجانية بمعدل 10%سنويًا.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- تخفيض معدل مدة التقاضي في القضايا الحقوقية (بداية) من 348 يوماً لتصل إلى 270 يوماً مع نهاية العام 2020.
- تخفيض معدل مدة التقاضي في القضايا الحقوقية (صلح) من 253 يوماً لتصل إلى 180 يوماً مع نهاية العام 2020.
- تخفيض معدل مدة التقاضي في دعاوي الجزائية (بداية) من 223 يوماً لتصل إلى 190 يوماً عام مع نهاية العام 2020.
- زيادة عدد المستفيدين من خدمة المساعدة القانونية المجانية بمعدل 10% سنويًا.

تعزيز سلطة إنفاذ القانون

نتطلع إلى بناء علاقة نموذجية بين رجل الأمن والمواطن وضمان الحقوق والواجبات المتبادلة بهذا الشأن بما يضمن هيبة الدولة وفرض إنفاذ القانون وتطبيقه من جهة، وحقوق وكرامة المواطن واحترامه من جهة أخرى.

على الرغم من تقدم المملكة تنافسياً بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالأمن، إلا أن ظواهر وسمات غير مألوفة على مجتمعنا ظهرت في الآونة الأخيرة من شأنها أن تؤثر على سيادة القانون بشكل عام. وعليه، ظهرت الحاجة إلى توضيح طبيعة العلاقة النموذجية بين رجل الأمن والمواطن والحقوق والواجبات المتبادلة بهذا الشأن بما يضمن هيبة الدولة وفرض إنفاذ القانون وتطبيقه من جهة، وحقوق وكرامة المواطن واحترامه من جهة أخرى.

كما برزت أخيراً ظاهرة القبض على محكومين على شكل حملات، ما يوحي بوجود محكومين طلقاء لسبب أو لآخر، ما يستدعي القضاء على هذه الظاهرة بشكل يضمن إنفاذ القانون على الجميع وبشكل فوري وبجميع الأحوال وبشكل مستمر.

كما نمت العديد من المشاكل الاجتماعية التي تهدد سلامة المواطن والمجتمع وفي مقدمتها آفة المخدرات التي تنامت على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وبما أن الحكومة تسعى إلى بناء دولة الإنسان، فإن حماية أرواح المواطنين ستكون على سلم أولوياتها. لذا، تهدف الحكومة خلال العامين المقبلين إلى حماية المواطن من آفة المخدرات تكريساً لمبدأ "الإنسان أغلى ما نملك".

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- وضع ميثاق يوضح العلاقة بين المواطن ورجل الأمن من حيث الحقوق والواجبات المتبادلة مما لا يجعل تلك الحقوق والواجبات عرضة للتأويل والتفسير حسب كل موقف، ويقوم الميثاق المشار إليه من جهة على احترام دور رجل الأمن وتكريس تجسيده لسلطة إنفاذ القانون وهيبة الدولة، ومن جهة أخرى على احترام كرامة المواطن.
- حصر المطلوبين من خلال مقارنة الأحكام الصادرة مع المنفذ منها، ورفع تقارير دورية بهذا الشأن.
- وضع مؤشرات أداء على جهات الضبط وإنفاذ القانون تضمن تنفيذ القانون والقبض على المحكومين بشكل فوري ومستمر لضمان عدم وجود مطلوبين فارين من وجه العدالة.
- حماية المواطن من آفة المخدرات.
- تكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط المياه والكهرباء.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- تقليص نسبة المطلوبين الفارين من وجه العدالة من إجمالي عدد المطلوبين (النسب تحدد بالتنسيق مع الجهات المختصة).

- رفع مستوى برامج التوعية والوقاية في مكافحة المخدرات بنسبة 2% سنوياً وصولاً إلى (5500) نشاط توعوي سنوياً مع نهاية 2020.
- التوسع في خدمة الوقاية العلاجية للمدمنين والمتعاطين بنسبة 1.7% سنوياً وصولاً إلى (1740) متقدم للعلاج سنوياً مع نهاية 2020 (4).
- تعزيز ومتابعة ضبط جرائم المخدرات، وزيادة ضبط قضايا الاتجار والترويج والحد منها مقارنة مع قضايا التعاطي بنسبة 2% سنوياً مع نهاية 2020.

[4]كانت نسبة قضايا الاتجار والترويج إلى قضايا التعاطي 18.43%، حيث كان عدد قضايا الاتجار والترويج 1545 قضية، بينما كان عدد قضايا التعاطي 8385 قضية.

الثقافة الوطنية وتنمية المواطنة الفاعلة

نتطلع إلى توفير البيئة المناسبة لتحفيز المواطن ليكون مشاركاً فاعلاً تجاه قضايا مجتمعه قولاً وفعلاً.

يرتبط مفهوم المواطنة ارتباطاً وثيقاً بمبدأ سيادة القانون، فلن يتحقق هذا المبدأ بصورة فاعلة وحقيقية، ويترسخ بوصفه قيمة عليا حاكمة في مجتمعنا، إلاّ إذا تجذر المعنى الحقيقي للمواطنة باعتبارها الأساس الصلب لعلاقة المواطن بالسلطات السياسية، وهو ما سيكون هدفاً رئيساً من أهداف هذه الحكومة، خلال المرحلة المقبلة.

إن مفهوم المواطنة وقيمها يستدعيان تعريف وتحديد وتأطير علاقة المواطنين بالدولة بصورة واضحة، تستند إلى الدستور والتشريعات، وهنا من الضروري أن يتوضّح بصورة جليّة: ما هي حقوق المواطنين وواجباتهم، وما يتوقعون من الحكومة، والعكس صحيح، مما يجعل العلاقة بين الطرفين واضحة وجلية وليست ملتبسة.

لذا ستسعى الحكومة إلى تكريس مفهوم المواطنة وتنمية المواطنة الفاعلة التي تعني المبادرة إلى المشاركة بالرأي والفعل تجاه جميع قضايا المجتمع، وذلك كجزء من المسؤوليّة الذاتيّة تجاه المجتمع، وبهدف المساهمة في رفع سويّة المجتمعات وتنميتها وتكريس العطاء وزيادة الإنتاج، وبالتالي فإنّ ترسيخ مبادئ "دولة القانون"، والارتقاء بواقعنا المعيشي يتطلّب بالضرورة ترسيخ مفهوم "المواطنة الفاعلة" من خلال تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة العامّة.

وقد حدّدت الورقة النقاشيّة الرابعة ثلاثة أسس يرتكز عليها مفهوم "المواطنة الفاعلة" هي: حقّ المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤوليّة المشاركة الملتزمة بالسلميّة والاحترام المتبادل؛ ويعني ذلك أنّ مفهوم المواطنة الفاعلة يرتكز بشكل رئيس على حقوق الفرد وواجباته، بحيث تتمّ الموازنة بينها دون إخلال، لأنّ ذلك سيؤدّي بالضرورة إلى إعاقة مساهمة الفرد في خدمة المجتمع.

ولتعزيز مبدأ الثقافة الوطنية والمواطنة الفاعلة ستقوم الحكومة باعتماد المبادئ التوجيهية التالية:

- على صعيد مفهوم المواطنة وقيمها:
  - حماية الحريات العامة وصون حقوق الإنسان، التي كفلها الدستور، ومنها الحق في التعبير والتجمع والكرامة، ضمن إطار الدستور والقانون، بما لا يتعدى على حريات الآخرين وحقوقهم.
  - جعل مبدأ سيادة القانون أولوية لدى الحكومة في الملفات كافة، ومواجهة أي عمليات أو محاولات لكسر هذه القيمة، أو التعدي على حقوق المواطنين الآخرين، وعدم القبول بوجود استثناءات في هذه العلاقة.
  - التعامل السريع والفوري مع أي شكاوى أو مظاهر في تقصير المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات، وتحسينها بصورة يلمسها المواطنون.
  - تطوير مفهوم الخدمة العامة بوصفه حقّاً للمواطن على الحكومة، وتعزيز مفهوم احترام المواطن داخل المؤسسات الحكومية، ضمن حدود إمكانيات الدولة ومواردها المتاحة.

ولأن النهضة الوطنية لا تكتمل دون مشروع ثقافي وطني حضاري يسندها، وبالرغم من أن الأحداث والتطورات في مختلف الأزمات والتحديات التاريخية أثبتت متانة الجبهة الداخلية، إلاّ أنّ هنالك ضرورة اليوم لتعزيزها بقيم إيجابية، للتخلص من بعض المظاهر التي أرّقت المجتمع الأردني خلال الفترة الماضية (مثل المخدرات والتطرف والبطالة وصعود الهويات الفرعية وبعض مظاهر ثقافة التنمّر على القانون) التي تحتاج إلى ثقافة وطنية حضارية منفتحة وفاعلة لمواجهتها.

وهو ما سنسعى إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة عبر الإجراءات التالية:

- بناء قناة فاعلة لحوار ثقافي فكري في أوساط شريحة المثقفين والأدباء والأكاديميين والفنانين وإشراكهم في تطوير رسالة الدولة الثقافية والفكرية، وتعزيز الرموز الوطنية والثوابت والقيم الأخلاقية وتطعيمها بعناصر جديدة فرضتها المتغيرات الثقافية والمجتمعية، وسنعمل على تطوير الوسائل الثقافية التي تساعد في تكريس ونشر قيم سيادة القانون والمواطنة والديمقراطية واحترام التعددية، والعمل التطوعي، وتعزيز الثقافة الوطنية الجامعة.
- تطوير عمل مديريات الثقافة ومراكز الشباب في المحافظات كافّة لتكون قادرة على توفير آليات إدماج الشباب في المشروعات الثقافية والفنية والرياضية والأدبية والعلمية المختلفة، بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني.
- المساعدة على تطوير الفكر السياسي لدى الشباب الأردني، عبر نشر الثقافة التي تعرّف بالتاريخ السياسي والرموز الوطنية، والميراث الوطني، بما يعزز الهوية الوطنية الجامعة ويطورها لتكون قادرة على التفاعل مع التطورات والمتغيرات الكبيرة التي تحدث في المجتمع والعالم.
- تعزيز عمل وحدة مكافحة التطرف والإرهاب لتكون قادرة - بصورة فاعلة - على المشاركة في برامج الوقاية من الفكر المتطرف، وحماية الشباب الأردني منه، والاهتمام بالبرامج العلاجية لحملة الفكر المتطرف، والقيام بإعادة تأهيلهم فكرياً واجتماعياً وثقافياً.
- التنسيق بين وزارات الثقافة والشباب والتربية والتعليم والتعليم العالي لاستعادة أهمية المسابقات المتنوعة على مستوى المملكة، مثل أوائل المطالعين، والمعسكرات الشبابية، والمسابقات الرياضية والفنية، وتعزيز الأنشطة المختلفة خارج الحصص المدرسية وقاعات الدراسة في المدارس والجامعات.
- إيجاد شبكة متناسقة بين وزارتي الثقافة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية الناجعة والإيجابية لنشر القيم الاجتماعية وتعزيز هذه الثقافة والإفادة من التجارب المتبادلة وتعميم المنفعة على جميع محافظات المملكة.
- ربط العمل التطوعي بالتشغيل واحتساب وقت العمل التطوعي المعتمد كخبرة عملية.
- السماح لعاملي القطاع العام والخاص بتخصيص يوم تطوعي واحد سنوياً يضاف إلى رصيد الإجازة السنوية (تحت مسمى إجازة تطوعية).
- التوسع في أعداد الوقف التعليمي والصحي.

ونظراً لاتساع استخدام وسائل الاتصال والشبكات الاجتماعية والإعلام الرقمي بين المواطنين، وتناقل المعلومات والأخبار والمحتوى عبر هذه الوسائل، فقد أصبح من الضروري نشر مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية لتطوير مجموعة من المهارات الأساسية أبرزها تطوير قدرات التفكير النقدي لدى المواطنين، والوصول إلى مصادر المعلومات الصحيحة بهدف بناء مجتمع يحترم التعددية وحقوق الإنسان والحوار،

ستقوم الحكومة بتبني الإطار الاستراتيجي الوطني لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية (2019-2022)، والذي سيعمل خلال العامين القادمين على تنفيذ ما يلي:

- إدخال مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية على شكل وحدات دراسية في كتب التربية الوطنية والاجتماعية للصفين السابع والثامن وكتاب الحاسوب للصف العاشر، وإعداد الأدلة والمناهج التدريبية الخاصة بذلك.
- طرح مادة "التربية الإعلامية" لطلبة الجامعات كمتطلب إجباري.
- بناء قدرات (100) أستاذ جامعي على مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية.
- تدريب مجموعة من المعلمين في مختلف مديريات التربية والتعليم في المحافظات.

ولتوفير قنوات التواصل بين المواطن والحكومة وتعزيزاً لمبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة، ستقوم الحكومة بما يلي:

- إطلاق منصة "حقك تعرف" للتحقق من صحة الأخبار.
- تعديل وتطوير القانون المعدّل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات.
- تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف القطاعات.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- الزيادة في عدد الطلبات المقدمة لحق الحصول على المعلومات حول القضايا التي تشغل الناس.
- الزيادة في نسبة مشاركة الشباب الأردني في الأعمال التطوعية.
- إدخال (20) وقفاً تعليمياً وصحياً جديداً مع نهاية العام 2020.

المحور الثاني: دولة الإنتاج

يمتلك الاقتصاد الأردني قدرات كبيرة كامنة ولم يتم استغلالها بالكامل، ومن شأن مشروع النهضة البحث عن مكامن الخلل وإطلاق الإمكانات التي تمكّن الاقتصاد الأردني من استعادة زخم النمو وتحسين مستويات المعيشة، من خلال زيادة الإنتاجية وفعالية الاقتصاد في توليد فرص عمل منتجة ولائقة للأردنيين.

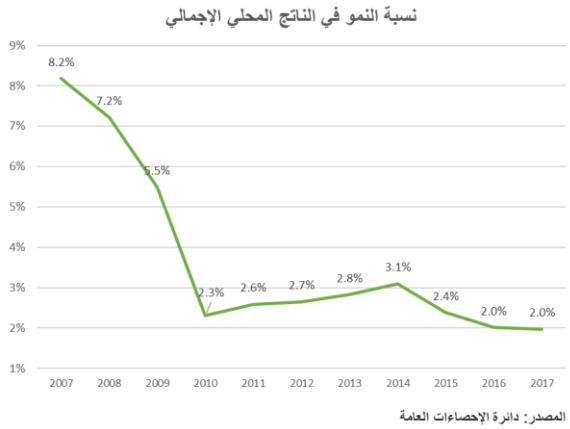

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

بات واضحاً أنّ الاقتصاد الوطني دخل في حلقة مفرغة وأصبح يعاني من مجموعة تحدّيات أبرزها: ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على النموّ الذي تراجع إلى 2% في عام 2017 مقارنة مع 8.2% في عام 2007، مما أدى إلى تراجع في مستويات المعيشة، وزيادة في معدلات البطالة والفقر، ما نتج عنه تراجع إيرادات الخزينة، وارتفاع نسبة الدين العام وصولاً إلى (96.3%) من الناتج المحلّي الإجمالي، إلى جانب الزيادة المزمنة في عجز الموازنة، واختلال الميزان التجاري.

وحالت عوامل خارجية وداخلية دون أن يحقق الاقتصاد الأردني الازدهار الذي يأمله المواطن. فخارجياً اندلعت الأزمة المالية العالمية، وبدأت الاضطرابات الإقليمية في سوريا والعراق التي نجم عنها موجة لجوء كبيرة، بالإضافة إلى زيادة العمالة الوافدة؛ فكلاهما ساهم في زيادة سكان المملكة بنسبة 20%، ورافق ذلك إغلاق المنافذ الحدودية أمام الصادرات الأردنية. أما داخلياً، فساهمت عوامل عديدة في إبقاء الاقتصاد في الحلقة المفرغة، كتعقيد الإجراءات البيروقراطية، وتدني كفاءة الجهاز الإداري، وتدني الإنفاق الرأسمالي، وارتفاع كلفة الإنتاج من الطاقة والعمالة، ووجود العديد من التراكمات والتشوّهات الاقتصاديّة والضريبيّة، إضافة إلى تراجع القوّة الشرائية.

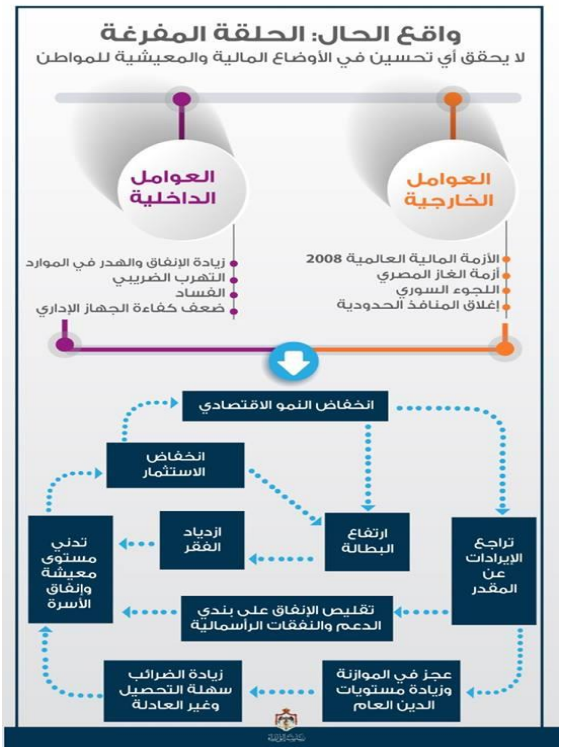

ويضاف إلى ذلك النموذج التنموي الذي اختطه الأردن منذ سبعينيات القرن الماضي، الذي أدى إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام لتوظيف الأردنيين حتى يومنا هذا، حيث يولد القطاع الخاص ما لا يزيد عن ثلثي فرص العمل سنوياً.

	2007	2009	2011	2013	2015	2017
مجموع عدد فرص العمل المستحدثة	**70,356**	**76,316**	**52,888**	**48,571**	**48,309**	**50,536**
عدد الفرص في القطاع العام	22,230	26,760	18,248	11,487	21,408	16,063
عدد الفرص في القطاع الخاص	48,126	49,556	34,639	37,084	26,901	34,473

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي ظلّ هذه التحدّيات، بات واجباً على الحكومة العمل على تحقيق نهضة اقتصاديّة من خلال تطوير نموذج تنموي أردني يكون محركيه الرئيسيين الإنتاج والتشغيل كمقدمة للأولويات الوطنيّة الرئيسية التي تمثّل الحدّ الأدنى من العناصر المطلوبة "للدولة المنتجة"، والتي تتيح للمواطنين المساهمة في الإنتاج.

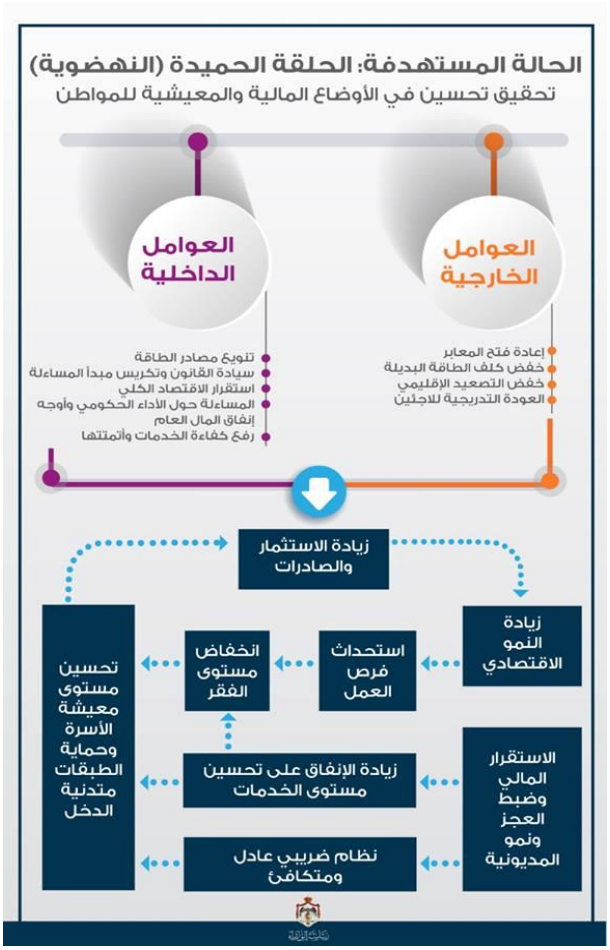

ولتحقيق ذلك بات واجباً التأسيس لبناء حلقة نهضوية حميدة هدفها الرئيس تحسين الأوضاع المالية والمعيشية للأردنيين، وتخفيض مستوى الفقر من خلال زيادة الاستثمار والصادرات، وزيادة النمو الاقتصادي، واستحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة، وتحقيق الاستقرار المالي، إضافة إلى ضبط العجز ونمو المديونية، وزيادة الإنفاق على تحسين مستوى الخدمات، وتحقيق نظام ضريبي عادل ومتكافئ يحمي الطبقات متدنية الدخل.

وهنا سيكون نموذجنا التنموي الأردني وفق نهج جديد مستدام ومستمرّ وعابر للحكومات، لإعادة الاقتصاد

الوطني إلى الطريق الصحيح، من خلال تعزيز مشاركة الأردنيين في الإنتاج.

وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة بالعمل بالتوازي على ست أولويات وطنية خلال العامين المقبلين:

- النمو من خلال ريادة الأعمال والتجارة.
- النمو من خلال الاستثمار والنهوض بقطاعات اقتصادية يتميز بها الأردن.
- توفير 30 ألف فرصة عمل إضافية منتجة ولائقة للأردنيين.
- برنامج خدمة الوطن.
- ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- رفع كفاءة القطاع العام والقضاء على الترهل الإداري.

النمو من خلال ريادة الأعمال والتجارة

نتطلع إلى إعادة الزخم لدوران عجلة الاقتصاد بإطلاق طاقات الإبداع والابتكار والريادة لدى الأردنيين والأردنيات، وزيادة الصادرات.

لا يمكن أن يتحقق النمو إلا بتقليص عجز الميزان التجاري وزيادة الصادرات، إذ انخفضت الصادرات الوطنيّة بنسبة 13%، فبلغت 4.47 مليار دينار في العام 2017 نزولاً من 5.16 مليار دينار في العام 2014. في حين بقي عجز الميزان التجاري يتراوح حول الـ11 مليار دينار، وذلك بسبب عوامل خارجيّة وظروف إقليميّة، الأمر الذي يتطلّب إيجاد بدائل مجدية، وحلول واقعيّة لهذه المعضلة. ولتحفيز ريادة الأعمال، لا بد من تحسين مرتبة الأردن في مجال ممارسة الأعمال التجاريّة، حيث حلّت المملكة في المرتبة (103) على مستوى العالم، ولدينا القدرة والمقومات لتحسين هذه المرتبة. وتبعاً لذلك، سيكون تركيز الحكومة خلال العامين المقبلين على اتخاذ إجراءات أفقية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعية والخدمية والزراعية) لدعم ريادة الأعمال، وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات التنظيميّة، وتقليل كلف الإنتاج خاصة للأعمال والشركات التي تعطي الأولويّة لتشغيل الأردنيين خصوصاً في المحافظات ومناطق الأطراف.

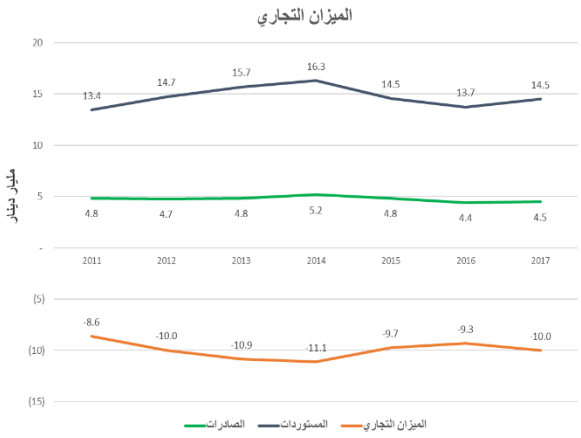

ولترجمة هذه الأولوية، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- دعم ريادة الأعمال:
  - دعم أصحاب المشاريع الصغيرة ورياديي الأعمال من خلال صندوق الريادة الأردني الذي سيدعم 825 مشروعاً من المشاريع الناشئة الإبداعية والمبتكرة ورصد 69 مليون دينار لهذه الغاية.
  - تحويل محطات المعرفة واستحداث (80) حاضنة أعمال موزعة على جميع أنحاء المملكة، لإتاحة الفرص للشباب للبدء بمشاريعهم الخاصة من المحافظات.
  - السماح بتأجير أراضي الخزينة في المحافظات لغايات إقامة مشاريع استثمارية إنتاجية صغيرة ومتوسطة من قبل أبناء المحافظات وفق ضوابط ومعايير محددة.
- إصدار الأنظمة المتعلقة بقانون الإعسار، وقانون التفتيش الموحد، وقانون الشركات، فيما يتعلق بشركات رأس المال المغامر، وقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.
- تحفيز الصادرات الوطنية:
  - تقديم المساعدة الفنية والحوافز المالية للشركات التي تصدر باستخدام العمالة الأردنية.
  - إنشاء شركة خاصة تُعنى بترويج الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية.
  - إعادة تأهيل المعابر الحدودية مع سوريا والعراق وفلسطين.

- إقامة منطقة حرة أردنية عراقية مشتركة قريبة من الحدود الأردنية العراقية5.
- توسيع نطاق التغطية التأمينية للمصدرين الأردنيين ضمن برنامج ضمان ائتمان الصادرات ليصل إلى 100 مليون دينار سنوياً مع نهاية العام 2020.

- الإصلاح التشريعي:
  - تطبيق المقصلة التشريعية (Regulatory Guillotine) لتبسيط وإزالة التشريعات والأنظمة والتعليمات غير الفعالة والمتضاربة في عدد من القطاعات، بما يشمل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والصناعات الكيماوية، والصناعات الدوائية، والرعاية الصحية.
  - تعديل وتطوير قانون المنافسة لتعزيز المنافسة الفعالة في الأسواق والقطاعات الاقتصادية، والحد من الاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة.
  - وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق قانون حماية المستهلك.

- تخفيض كلف الطاقة على القطاعات الاقتصادية:
  - إنتاج 35% من الكهرباء من مصادر الطاقة المحلية، بما فيها الطاقة المتجددة (20%) والصخر الزيتي (15%) بحلول عام 2020.
  - التخفيض من كلف الكهرباء على الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حلول وبدائل، منها تخصيص 100 ميجاوات كهرباء من الطاقة المتجددة.
  - التخفيض من كلف الكهرباء على الشركات الكبرى من خلال تسهيل الحصول على الغاز، بالإضافة إلى تخصيص طاقة متجددة بأسعار مناسبة.

- إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى الذي يمكّن المجتمعات المحلية من الوصول إلى التمويل للمشاريع الإنتاجية.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- تقدّم ترتيب الأردن في تقرير ممارسة الأعمال من المرتبة (104) في العام 2018 إلى المرتبة (90) على الأقل مع نهاية العام 2020.
- الزيادة في عدد الشركات الناشئة المسجلة.
- نمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة (5%) سنوياً.
- تخفيض حجم الواردات الكلي من الطاقة بنسبة (15%) مع نهاية العام 2020.

[5] تعتمد على الظروف السياسية والأمنية في المنطقة.

النمو من خلال الاستثمار والنهوض بقطاعات اقتصادية يتميز بها الأردن

نتطلع إلى تعزيز الميزة التنافسية للأردن والبناء عليها في عدة قطاعات وتشجيع الاستثمار فيها، مما يضمن زيادة استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.

إنّ تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي كأساس لاقتصاد وطني قوي؛ فزيادة الاستثمار تعني زيادة معدّلات النموّ، وتوفير فرص عمل، وزيادة إيرادات الخزينة، وبالتالي انخفاض عجز الموازنة، وتقليص نسبة المديونيّة إلى الناتج الإجمالي المحلي، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من قرابة 2 مليار في العام 2008 إلى 1.2 مليار في العام 2017.

ولتحفيز الاستثمار، ستعمل الحكومة على استقطاب الاستثمارات الأجنبيّة والمحليّة، وخصوصاً الاستثمار في المحافظات، حيث سيكون تركيز الحكومة خلال العامين المقبلين على القطاعات الاقتصادية التي يتمتع بها الأردن بميزة تنافسية للتصدير إلى الأسواق الخارجية والصعود في سلسلة القيمة، مثل الزراعة، والخدمات الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات التعاقد، والصناعات الإبداعية، والسياحة بما فيها السياحة العلاجية.

ولترجمة هذه الأولوية، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تأسيس شركة قابضة تتاح المساهمة فيها للأردنيين والمغتربين والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والصناديق الاستثمارية العربية والعالمية، ويتم من خلالها تمويل مشاريع البنية التحتية وغيرها من أولويات استثمارية كبيرة.
- تطوير وتفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والقطاعات الجديدة، التي يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص.
- تطوير إطار السياسة العامة والبنية التحتية لتطوير الخدمات المالية الرقمية.
- تحفيز الاستثمار في البحر الميت والبترا والعقبة، من خلال تأجير أراضي الخزينة في هذه المناطق بأسعار مخفضة ووفق ضوابط ومعايير محددة.
- تحفيز الاستثمار في المناطق الصناعية من خلال تخفيض كلف إيجارات الأراضي فيها حسب المحافظة والقطاع.

تسهيل الوصول إلى التمويل:

- إتاحة التمويل لثلاثة قطاعات إضافية، هي الصحة، والنقل (شركات النقل)، والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني) ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية، ليصبح مجموعها تسعة قطاعات6[2]، ويقدّم البرنامج سلفاً متوسطة الأجل للبنوك بأسعار فائدة تبلغ 1.75% للمشاريع في العاصمة، و1% للمشاريع في باقي المحافظات.

قطاع السياحة:

- تطوير (6) منتجات ومواقع سياحية في مختلف مناطق المملكة.
- خلق (8) فرص كمشاريع استثمارية في المواقع السياحية على الأقل.
- استحداث فئة جديدة من تأشيرات الدخول إلى المملكة تحت مسمى سياحة علاجية.

قطاع الزراعة:

- تقديم المساعدة الفنية والحوافز المالية للمزارعين لإنتاج محاصيل ذات كفاءة في استخدام المياه والاستفادة من التكنولوجيا (مثل الزراعة المائية) التي تتطلب فنيين أردنيين ماهرين.
- التركيز على الزراعة العضوية والتمور والنباتات العطرية.

قطاع الخدمات الهندسية:

- إعادة النظر بأسس التصنيف للمقاولين وتأهيل المكاتب الاستشارية ليكونوا قادرين على المنافسة عربياً وإقليمياً ودولياً.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمشاركة المقاولين الأردنيين والشركات الهندسية المحلية في مشاريع إعادة الإعمار بالدول المجاورة من خلال برامج ضمان الصادرات.
- العمل على اعتماد التصنيف الأردني للمقاولين الأردنيين والشركات الهندسية لاعتماده للعمل خارج الأردن
- اعتماد الكودات الأردنية الصادرة من مجلس البناء الوطني الأردني من قبل جامعة الدول العربية.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (10%) مع نهاية العام 2020
- نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.
- الزيادة في حجم التمويل الممنوح وعدد المشاريع المستفيدة من برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية.
- زيادة الدخل السياحي ليصل إلى (5) مليارات دينار مع نهاية العام 2020.

توفير 30 ألف فرصة عمل إضافية منتجة ولائقة للأردنيين

نتطلع إلى توفير 30 ألف فرصة عمل إضافية للأردنيين والأردنيات خلال العامين القادمين، تحقق ذاتهم وتوفر لهم حياة أفضل.

إن تراجع معدلات النموّ الاقتصادي هو أحد التحديات التي واجهت الأردن خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أدى إلى تراجع قدرة الاقتصاد على استحداث فرص عمل جديدة، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة الذي كان له أثر مباشر على تراجع مستويات دخل الأسر.

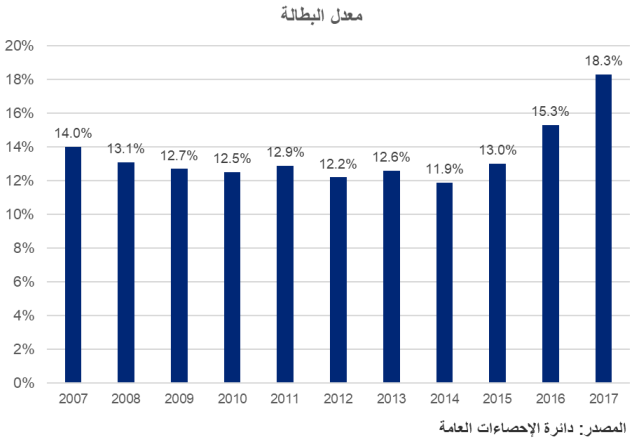

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وما زال سوق العمل في الأردن يواجه مواطن ضعف عديدة خصوصاً في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى 18.7% في الربع الثاني من عام 2018. وفي الوقت نفسه، بلغ معدل المشاركة في سوق العمل 39.2% في عام 2017 وهو منخفض نسبياً بالنسبة إلى دول العالم.

ويكشف معدلا البطالة والمشاركة في سوق العمل ضعفاً لدور المرأة والشباب، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الإناث 26.8% في عام 2018، ولدى خريجي الجامعات بنسبة 32%، والذين يقلّ تحصيلهم عن شهادة الدراسة الثانوية العامة بنسبة 44.3%.

ويترافق ذلك مع وجود زهاء مليون عامل وافد يستحوذون على فرص عمل ومهن مجزية، وهذا يؤكّد أنّ الاقتصاد الأردني قادر على توليد فرص العمل، ولكن المعضلة الرئيسية تكمن في وجود عمالة وافدة غير ماهرة أضعفت الحافز لدى قطاعات هامة (مثل الزراعة والإنشاءات) على "مكننتها" ورفع إنتاجيتها، ما أدى إلى عزوف العمالة الأردنية عنها. ويتمثل حل هذه المعضلة بالحد من العمالة الوافدة غير الماهرة، وإيجاد حوافز لمكننة القطاعات وتأهيل العمالة الأردنية للعمل في هذه القطاعات بإنتاجية أعلى، وبالتالي أجور أعلى. وتبعاً لذلك، يقع على عاتق الحكومة مسؤوليّة مساعدة الشّباب من كلا الجنسين على الاستفادة من فرص عمل منتجة ولائقة من خلال برامج تدريب وتشغيل ودعم للأجور بالشراكة مع القطاع الخاص.

ولترجمة هذه الأولوية، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- توفير فرص عمل إضافية لائقة ومنتجة للأردنيين:
  - توفير حوالي 6000 فرصة عمل في القطاع الصناعي عن طريق برامج مؤسسة التدريب المهني.
  - توفير 6000 فرصة عمل من خلال تحفيز صناعات الملابس والمحيكات في المناطق الصناعية المؤهلة، وفتح (15) فرعاً إنتاجياً إضافياً في المحافظات.

- توفير 4000 فرصة عمل من خلال التدريب والتشغيل في مجال إدارة مرافق الطعام والشراب، وتدريس طلبة المحافظات النائية، ودعم رسوم الطالب في تخصصات السياحة والفندقة والمشروع السياحي ومشروع التدريب والتشغيل.
- توفير حوالي 2500 فرصة عمل في قطاع الإنشاءات والإسكان عن طريق الشركة الوطنية للتشغيل وتدريب المهندسين حديثي التخرج بالتعاون مع نقابة المهندسين الأردنيين.
- توفير حوالي 2100 فرصة عمل في القطاع الزراعي الموجه للتصدير.
- توفير حوالي 1700 فرصة عمل في قطاع رياض الأطفال والحضانات النموذجية.
- توفير 2200 فرصة عمل للمهن الطبية في القطاع الصحي العام والخاص وتحفيز شركات القطاع الخاص المقدّمة للخدمات الصحية المنزلية للمسنين.
- توفير 3000 فرصة عمل حر من خلال الإقراض المباشر، وإنشاء مشاريع صغيرة للأردنيين المتعطلين عن العمل في جميع المستويات العلمية والفنية والمهنية في مختلف القطاعات.
- توفير 1000 فرصة عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن طريق تشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال محطات المعرفة.
- استحداث 1500 فرصة عمل من خلال إعفاء شركات القطاع الخاص من جزء من ضريبة الدخل المفروضة عليها مقابل تدريب وتشغيل الشباب حديثي التخرج والمتعطلين عن العمل، والمساهمة في مشاريع مشغلة للشباب كجزء من المسؤولية المجتمعية للشركات.

- تحسين بيئة العمل:
  - توفير بيئة صديقة لعمل المرأة خالية من التمييز:
    - إزالة القيود المهنية على المرأة في مكان العمل والموجودة في التشريعات العمالية.
    - إلزام الشركات التي توظف (10) عاملين أو أكثر بوضع سياسات للعنف والتحرّش في مكان العمل استناداً للمادة (55) من قانون العمل.
  - تشجيع التحويل الإلكتروني من قبل الشركات لأجور ورواتب العاملين تدريجياً بدءاً بقطاعات محددة، لضمان حصول العامل على حقوقه في الأجر.
  - مضاعفة تغطية مسح وتفتيش متطلبات ومعايير السلامة والصحة المهنية للضمان الاجتماعي ليشمل ضعف أعداد العاملين الذين يشملهم المسح سنوياً.
  - تـأمين وربط جميع المناطق الصناعية بوسائل النقل العام.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- توفير 60 ألف فرصة إضافية للأردنيين مع نهاية العام 2020 بمعدل 30 الف فرصة سنويا.
- تخفيض عدد الوفيات الناتجة عن إصابات العمل بنسبة 5% سنوياً.

برنامج خدمة الوطن

نتطلع إلى تدعيم سوق العمل بالكوادر الشبابية المدربة والمؤهلة، وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة لديهم ليكونوا أفراداً منتجين في المجتمع.

من أبرز التحديات التي تواجه الشباب والشابات في الحصول على الوظائف، ضعف المهارات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل، نتيجة قلّة فرص التدريب والتأهيل التي تعزّز فرصهم في الحصول على الوظائف. كما تبرز الحاجة إلى تمكين الشباب والشابات ليكونوا أفراداً فاعلين، يتحمّلون المسؤوليّة، ويتحلّون بقيم المواطنة الفاعلة، ويسهمون بقوّة في خدمة المجتمع الذي يمثّلون الشريحة الأكبر فيه.

من هنا، يأتي برنامج "خدمة الوطن" بالتعاون ما بين القوات المسلحة الأردنية ووزارة العمل، الذي يهدف إلى تدريب وتأهيل شباب وشابات الوطن وتزويدهم بقواعد الضبط والجدية، وتنمية الحس الوطني لديهم، وتأهيلهم مهنياً حسب متطلبات سوق العمل.

وستكون منهجية التدريب المعتمدة في هذا البرنامج الوطني في عدة قطاعات منها الصناعة، والإنشاءات والسياحة، وبواقع (476) ساعة تدريبية مقسمة إلى مرحلتين، كما يلي:

- **التدريب الوطني/عسكري:**
  - لمدة شهر يهدف إلى تنمية الحس الوطني والانضباط في العمل لدى المتدربين، بالإضافة إلى تدريبات اللياقة البدنية ومهارات السلوك.

- **التدريب المهني:**
  - لمدة (3) شهور يتضمن التدريب داخل المشاغل والمختبرات التابعة للقوات المسلحة الأردنية، نظرياً وعملياً ليمد المتدربين بالمهارات الحياتية وريادة الأعمال والسلامة والصحة المهنية.

سيمنح المتدرب والمتدربة خلال البرنامج امتيازات عدة منها: مبلغاً شهرياً مقطوعاً، وتأمين المبيت والطعام والنقل واللباس والتأمين ضد إصابات العمل، بالإضافة إلى إجازة مزاولة مهنة مصدقة من مركز الاعتماد وضبط الجودة CAQA في نهاية فترة التدريب.

ولترجمة هذه الأولوية، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- إطلاق برنامج "خدمة وطن" والبدء باستقطاب الشباب والشابات والتسجيل في البرنامج مع مطلع عام 2019.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- رفد سوق العمل بـِ (20) ألف شاب وشابة منضبطين ومؤهلين مهنياً مع نهاية عام 2020.

ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي

نتطلع إلى زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، وضبط الإنفاق وتقليص عجز الموازنة، وضبط مستوى الدين العام، وإعادة توزيع العبء الضريبي على المواطنين بعدالة.

إن الاستقرار المالي يتمثل بضبط العجز المالي والمديونية، وهو متطلب أساسي لتعزيز الثقة بالاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي. وتظهر الأرقام أن الحكومة خلال السنوات الأخيرة حققت عجزاً متواصلاً في الموازنة، وجاء ذلك مدفوعاً بنمو النفقات الجارية وخصوصاً تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية (الرواتب والتقاعد المدني)، وفوائد القروض، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أرقام الدين العام التي وصلت إلى

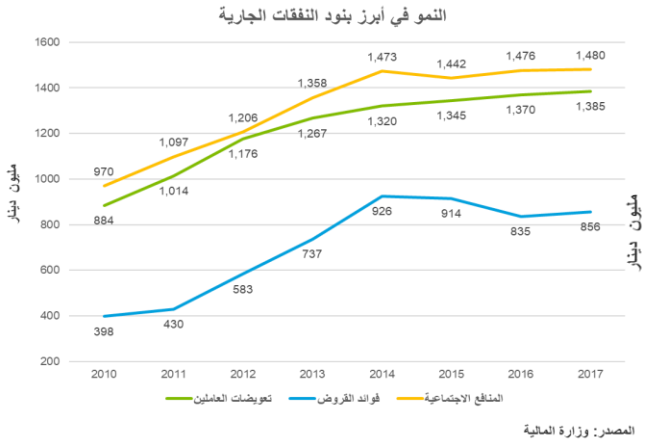

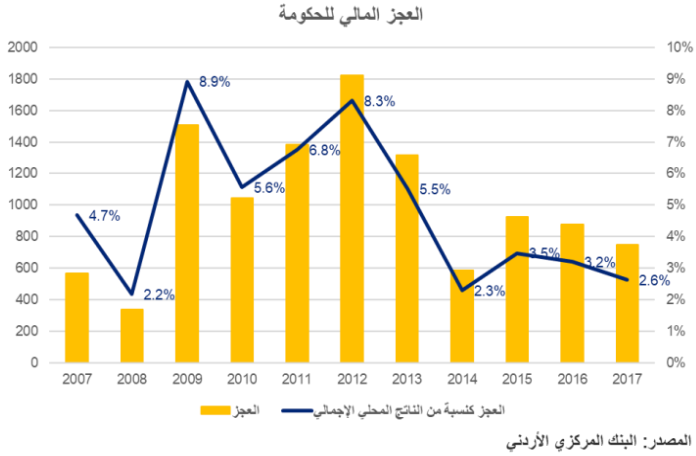

نسبة 96.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وترتب على ذلك ارتفاع خدمة المديونية وصولاً إلى 92% من النفقات الرأسمالية.

وأدى ارتفاع الإنفاق الجاري إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.9%، وهي نسبة غير كافية لإحداث النمو الاقتصادي المطلوب وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة والبنية التحتية في المملكة، الأمر الذي يتطلب البحث عن تطبيق نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل بعض المشاريع والخدمات.

ويقع على عاتق الحكومة بالتالي وضع سياسة ماليّة رشيدة تحصن قوة الاقتصاد أمام الصدمات الاقليمية والعالمية، وتقلص عجز الموازنة من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام، وترشيق الجهاز الحكومي، وإعادة توزيع العبء الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز الإيرادات المحلية.

ولترجمة هذه الأولوية، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- ضبط وتحسين كفاءة الإنفاق العام:
  - تطبيق وتعميم نظام إدارة المخزون العام الحكومي الإلكتروني (أدوية ولوازم).
  - تطوير نظام الشراء الموحد.
  - تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج.

- التوزيع العادل للعبء الضريبي:
  - تعديل عبء ضريبة المبيعات من العبء الضريبي الكلي تدريجياً بناء على مستوى الإيرادات العامة.

- مكافحة التهرب الضريبي:
  - إدراج مادة في مشروع قانون ضريبة الدخل تلزم بإصدار الفواتير.
  - تطبيق نظام فوترة إلكتروني يمكن من خلاله متابعة عملية الالتزام بإصدار الفواتير من قبل المكلفين بذلك.
  - تغليظ العقوبات المالية على المتهربين وصولاً إلى عقوبة السجن في حال التكرار.
  - نقل تبعية الادعاء العام في كل من دائرتي ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك إلى القضاء.
  - تفعيل التنسيق بين الجهات الرقابية بما يُحد من التهرب الضريبي.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- زيادة الدقة في تقدير إيرادات ونفقات الموازنة العامة بحيث لا تقل عن 95%[7].
- تخفيض نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.5%) سنوياً.
- تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من (96.3%) إلى (92.4%) مع نهاية 2020.
- زيادة الإيرادات المحلية المحصّلة من خلال تحسين الإدارة الضريبية ومحاصرة التهرب الضريبي بواقع (70) مليون دينار سنوياً على الأقل.

[7]تحتسب الدقة بأخذ الفرق بين الإيرادات المقدرة والإيرادات الفعلية في السنة المالية وقسمته على الإيرادات المقدرة، ثم طرحه من 1 من جهة، والفرق بين النفقات المقدرة والفعلية وقسمته على النفقات المقدرة، ثم طرحه من 1 من جهة أخرى. في العام 2017، كانت نسبة الدقة 91.5% بالنسبة للإيرادات، و92.8% بالنسبة للنفقات.

رفع كفاءة القطاع العام والقضاء على الترهل الإداري

نتطلع إلى الوصول إلى قطاع عام كفؤ وفعال في خدمة المواطن، ويكون شريكاً وممكّناً للقطاع الخاص.

يعد رفع كفاءة القطاع العام أولوية وطنية ومتطلباً أساسياً لتعزيز الوصول إلى دولة الإنتاج وإعطاء الدور للقطاع الخاص والمجتمع المدني ليكونوا شركاء فاعلين في التنمية مع الحكومة. ويعد ترشيق الجهاز الحكومي خطوة ضرورية لمعالجة الترهل على المستوى الكلي للجهاز الحكومي، من خلال عمليات إعادة الهيكلة التي تهدف إلى تقليص حجم الجهاز الحكومي بمكوناته المختلفة من مؤسسات ووزارات ودوائر حكومية، وإلغاء الازدواجية والتداخل والتكرار في المهام التي تنفذها الحكومة، وضبط التوسع في إنشاء المؤسسات المستقلة واقتصار وجودها على الحالات التي تتطلب طبيعة عملها ذلك فقط، ومأسسة وتنظيم استخدام الأنماط المؤسسية المختلفة للدوائر الحكومية وربطها مع طبيعة المهام والأدوار والممارسات الفضلى لحوكمتها.

وستسعى الحكومة إلى تحسين نوعية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن وتحقيق تكاملية المؤسسات الحكومية وإطلاق الخدمات الإلكترونية، إلى جانب تحسين تجربة المواطن عند زيارته للدوائر الحكومية للحصول على الخدمة، بالإضافة إلى ضرورة أن تتمتع مراكز تقديم الخدمات ببنية تحتية ملائمة وبيئة مواتية لتقديم الخدمة تضمن توفر وسائل الراحة والاحتياجات الإنسانية مثل مقاعد الانتظار، والدور الآلي، ودورات المياه، والتسهيلات اللازمة لحصول جميع الفئات على الخدمة (كذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن...)، فضلاً عن وجود موظفين مؤهلين ومدربين على تقديم الخدمة والتعامل بلباقة ومهنية مع متلقي الخدمة.

ولترجمة هذه الأولوية، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- ترشيق الجهاز الحكومي:
  - تقليص حجم الجهاز الحكومي بمكوناته المختلفة من مؤسسات ووزارات ودوائر حكومية.
  - إعداد وتطبيق سياسة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بهدف مأسسة عمليات إعادة توزيع الموظفين حسب حاجة الدوائر الحكومية كماً ونوعاً، وبما يضمن الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية كموظف حكومي ومواطن أردني حقوقه مصونة.
- خدمات الحكومة الإلكترونية:
  - إطلاق (170) خدمة إلكترونية إضافية ذات الطلب المرتفع:
    - للمواطن، وتشمل الجهات التالية: دائرة الأحوال المدنية، وإدارة ترخيص السواقين والمركبات، ودائرة ضريبة الدخل، وأمانة عمّان الكبرى، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، وإدارة التأمين الصحي.
    - للشركات والأعمال، وتشمل الجهات التالية: وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وأمانة عمّان الكبرى، ووزارة العمل، ودائرة مراقبة الشركات، ودائرة ضريبة الدخل، ودائرة الأراضي والمساحة.
  - تفعيل نظام الهوية الذكية للأفراد ونظام الدخول الموحد (كلمة سر واحدة لجميع الخدمات الحكومية).

- تطوير آليات الدفع الإلكتروني وربطها مع الخدمات الإلكترونية.

- تحسين تجربة المواطن في الحصول على الخدمات الحكومية:
  - الإطلاق الكامل لمنصة "بخدمتكم" وهي منصة تفاعلية للتواصل من خلال إرسال الأسئلة والاقتراحات والشكاوى والإبلاغات.
  - توفير (3) مراكز خدمة نموذجية في الشمال والوسط والجنوب لتسهيل الحصول على حزمة من الخدمات الحكومية من مكان واحد.
  - تطوير وصيانة وتجهيز (70) مركزاً لتقديم خدمة تابعة للدوائر الحكومية التي تقدّم خدمات مباشرة للمواطنين.
  - بناء قدرات وتأهيل (1000) موظف من موظفي المكاتب الأمامية (مقدمي الخدمات).
  - مسح درجة رضا متلقي الخدمة عن الخدمات الحكومية.
  - تطوير معايير عامة لتقديم الخدمات الحكومية، ومؤشرات أداء على مستوى المراكز الخدمية.
  - تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والبلديات في تقديم الخدمات الحكومية (التعهيد)، بما يسهم في رفع جودة الخدمة المقدمة وتعزيز إمكانية الوصول إليها في المحافظات وخصوصاً في الأطراف.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- تخفيض عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية بنسبة (8%) من (110) في العام 2018 إلى (101) مع نهاية العام 2020.
- زيادة نسبة الإقبال على الخدمات الإلكترونية من 10% إلى 40% من كامل الخدمات المقدمة إلكترونياً.
- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات الحكومية من 66% إلى 75% مع نهاية العام 2020.
- عدد الشكاوى والاقتراحات المستقبلة عبر منصة "بخدمتكم" ونسبة الإغلاق لها لتصل إلى 95% مع نهاية 2020.

المحور الثالث: دولة التكافل

يقوم مفهوم دولة التكافل على مبادئ واضحة محورها الرئيس العدالة الاجتماعية، لكن يبقى السؤال كيف تحقق الدولة الأردنية العدالة الاجتماعية والتكافل من وجهة نظر المواطن؟ وكيف نقيس مدى التقدم بهذا الاتجاه؟

لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز دولة التكافل على المدى الطويل يجب العمل على توزيع عادل للدخل والتشغيل ومحاربة الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من أولويات عمل الحكومة للعامين المقبلين لتحقيق نمو طويل الأمد.

مع ذلك، فالمقياس الحالي لاحتساب مدى انتشار العدالة الاجتماعية هو مقياس الدخل وتحديداً مقياس الفقر المطلق المحتسب على أسس تغطية الحاجات الأساسية. لكن هذا المقياس لا يعكس إلّا الحد الأدنى من شعور الإنسان بالعدالة الاجتماعية. ولمنظور أشمل، علينا أن نوسّع نطاق مفهوم العدالة الاجتماعية ليشمل الفقر النسبي (وليس فقط المطلق) والفقر المعنوي (وليس المادي فقط)، والحماية من المخاطر (كالمرض والعجز والبطالة)، وكلها مفاهيم مترابطة ومؤثرة في بعضها البعض ولكن لا تختزل في واحدة.

إنَّ الفقر النسبي يشير إلى الفروقات النسبية بين الأغنياء ومتوسطي الدخل والفقراء. وهو بحد ذاته مؤشر مهم لشعور الإنسان بالعدالة، وأهم أدوات الحد من الفقر النسبي هي نظام ضريبي عادل يعتمد على حجم أكبر من الضرائب المباشرة والتصاعدية في ضريبة الدخل، كما يتطلب الحد من الضرائب غير المباشرة التي تقتطع من الغني والفقير بنفس القيمة، وإنفاق هذه الضرائب على خدمات تستفيد منها الطبقات الوسطى ومحدودة الدخل والفقيرة.

أما الفقر المعنوي فيشير إلى الفروقات ليس فقط في الدخل المادي وإنما في الفرص المتاحة لبعض فئات المجتمع دون الأخرى، مثل عدم التكافؤ في فرص التعليم والصحة وفرص العمل والمشاركة السياسية، الحريات، وهو بمثابة الفقر في الفرص التي تسمح للمواطن في التعبير عن نفسه والمشاركة واستخدام قدراته على أفضل وجه. وهذه الفروقات أيضا في غاية الأهمية من حيث تأثيرها ليس فقط على الدخل المادي ولكن أيضاً على شعور الإنسان بكرامته وإنسانيته، والحماية من المخاطر تشير إلى القدرة على تجنّب، تحمّل، أو تجاوز المحن التي يتعرض لها الإنسان. فالمرض والعجز والبطالة قد تكون أموراً عارضة ولكن مكلفة مادياً ومعنوياً في غياب القدرة على تحمل كلفها في غياب التأهيل اللازم. ومرحلة الشيخوخة تتطلب حماية من العوز وبرامج ضمان اجتماعي وتأمين صحي تساعد المسن على العيش بكرامة بعد التقاعد.

ولصَوْن كرامة المواطنين، وتحقيق العدالة المرجوّة ومحاربة الفقر النسبي والمعنوي يجب العمل على تطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية. حيث تعرّض قطاع الخدمات بمختلف مكوّناته (الصحّة، التعليم، النقل، المياه، الإسكان، البنية التحتيّة.. الخ) خلال الأعوام الأخيرة إلى ضغوط متزايدة جراء الطلب المتزايد عليها. كما شهدت بعض الخدمات العامة تراجعاً ملحوظاً لمسناه من خلال مطالبات المواطنين المشروعة والمستمرّة بتحسين واقع ومستوى الخدمات المقدّمة لهم، بالإضافة إلى شعورهم الحقيقي بعدم الرضا عن تلك الخدمات مقارنة بما يتحمله المواطن من عبء ضريبي سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

وتدرك الحكومة أنّ مطالب المواطنين بتحسين واقع الخدمات بنوعيّة تتناسب وحجم العبء الضريبي الذي يتحملونه هو حق لهم، وهذا يستدعي أن تعمل الحكومة وفق الأولويّات والإمكانات المتاحة للارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة، خصوصاً في مجال النقل العام والتعليم، والرعاية الصحيّة، والحماية الاجتماعيّة، بالإضافة إلى المساهمة في توفير السكن الملائم، وتطوير خدمات البنية التحتيّة.

وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة بالعمل بالتوازي على ست أولويات وطنية خلال العامين المقبلين:

- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
- تطوير مخرجات التعليم العام
- تحسين مستوى الرعاية الصحية
- تطوير منظومة النقل العام
- السكن الميسّر
- البيئة وسلامة المواطن

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

نتطلع إلى بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة ومتكاملة تحصّن الأردنيين والأردنيات من الفقر وخطر الوقوع به وتمكنهم من العيش بكرامة.

يعدّ الأردن من الدول الرائدة في العالم العربي بتطوير أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدّم الحماية للأفراد والأسر الفقيرة والمعرّضة للفقر. وتتكون منظومة الحماية الاجتماعية من عدة لاعبين أساسيين وضمن أدوار ومسؤوليات متنوعة، حيث تشكل وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ووزارة الشؤون البلدية، وصندوق الزكاة أركان منظومة الحماية الاجتماعية في المملكة. ويضاف إلى هذه المنظومة مؤسسات المجتمع المدني، ومبادرات المسؤولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص. وتقدم هذه الجهات برامج مختلفة تشمل المساعدات الاجتماعية المالية والعينية؛ وبرامج التأمينات الاجتماعية لحماية الأفراد والأسر من مخاطر العجز، والشيخوخة والبطالة، وتدخلات سوق العمل وبما فيها من دعم للأجور والنقل والتدريب لتمكين الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر من دخول حلقة الإنتاج.

وعلى مدار السنوات الماضية، عملت الحكومات المتعاقبة على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وضمان تكاملها، إلا أنه وخلال مراحل التطبيق برزت جملة من التحديات وقفت عائقاً أمام فعالية وكفاءة هذه المنظومة في تقديم الحماية الاجتماعية، ولا سيما تلك المتعلقة بضعف التنسيق وتكامل الأدوار بين الجهات العاملة والبرامج المنفذة من قبل هذه الجهات، الأمر الذي يتطلب تنسيق هذه الجهود وتوجيهها في سبيل حماية الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر، حيث يتطلب هذا التنسيق البناء على المعلومة والبيانات الدقيقة حول هذه الأسر، والعمل على تصميم وتنفيذ برامج الحماية المتكاملة التي تلبي حاجات الأسر الفقيرة تحديداً الأساسية منها وتمكنهم من الإنتاج، وبالتالي الاندماج اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن دخل وإنفاق الأسر الأردنية، للتخطيط لمشاريع مكافحة الفقر وإنجاز مشروع السجل الوطني الموحد وربطه مع الجهات المعنية لرسم السياسات واستهداف الأسر الأردنية الفقيرة.
- توسيع نطاق شمول واستهداف الأسر الفقيرة والمحتاجة من صندوق المعونة الوطنية بتنفيذ "برنامج الدعم التكميلي" بكلفة تراكمية تصل إلى 65 مليون دينار[8]، حيث يحتوي البرنامج على أدوات لتشغيل الأسر الفقيرة وتخرجها من البرنامج.
- تعديل وتطوير قانون صندوق الزكاة بهدف ترسيخ التكافل الاجتماعي من خلال تعزيز الأدوات الشرعية لمكافحة الفقر، وتفعيل دور مؤسسة الزكاة للإنفاق على مشاريع إنتاجية، والصحة والتعليم والإسكان المخصص للفقراء، والسماح للمزكّي بتنزيل كامل قيمة الزكاة من الضريبة.

[8] القيمة الإجمالية لبرنامج الدعم التكميلي 165 مليون على مدى 3 سنوات (2019-2021)

- الاستمرار ببرنامج التغذية المدرسية في المدارس الحكومية ومدارس الثقافة العسكرية.
- دعم خدمات النقل العام للأسر الفقيرة.
- تحسين آلية تقديم الخدمات للمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- إدخال (55) ألف أُسرة مستحقة جديدة إلى دائرة الانتفاع من صندوق المعونة الوطنية مع نهاية العام 2020.
- عدد الأسر المتخرجة من برنامج الدعم التكميلي.
- عدد الأسر المشمولة في برنامج دعم خدمات النقل العام.
- تغذية (350) ألف طالب في المدراس الحكومية ومدارس الثقافة العسكرية.

تطوير مخرجات التعليم العام

نتطلع إلى إعداد طلبتنا الأردنيين ليتمتعوا بالكفايات والمهارات والسلوكيات الضرورية لتحقيق تطلعاتهم الخاصة والمنافسة في سوق العمل محلياً وإقليمياً وعالمياً.

إن تحقيق الازدهار والرخاء في البلدان التي تفتقر للثروات الطبيعية كالأردن يعتمد كلياً على القدرات البشرية وتنافسيتها والتي ما كانت لتتحقق إلّا بتوفير تعليم متميز ذي مخرجات نوعية لمتلقيه. ومن هذا المنطلق، وضع الأردن منذ تأسيسه الاستثمار في التعليم على سلّم الأولويات الوطنية، وانعكس ذلك على الإنجازات التي حققتها مسيرة التعليم في الأردن والتي تفوقت فيها ولسنوات طويلة على دول الإقليم كمّاً ونوعاً. فعلى سبيل المثال، تمتع الأردن بمعدلات مرتفعة لالتحاق الطلبة بالمدارس لمراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي مقارنة مع الدول المماثلة لها بمستوى الدخل، وقد حقق الأردن بالفعل التكافؤ بين الذكور والإناث، حيث يحظى الأردن بأعلى نسب تعلّم للإناث في المنطقة والتي تبلغ 95.2%.

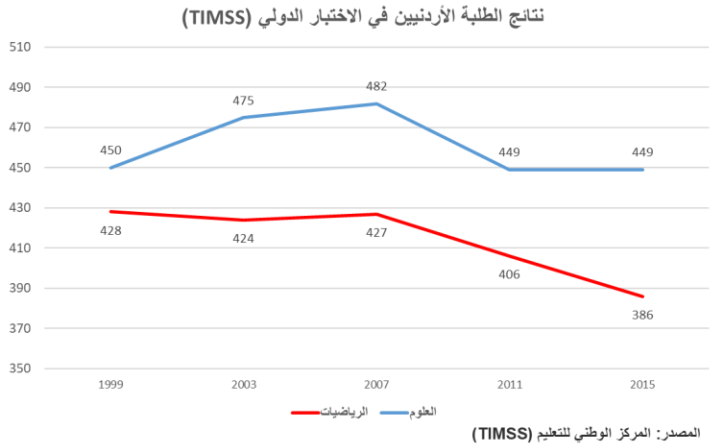

المصدر: المركز الوطني للتعليم (TIMSS)

غير أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً ملحوظاً في قطاع التعليم؛ فلم تعد مخرجاته بالمستوى الذي يلبي متطلبات التنمية في الأردن أو القدرة التنافسية إقليمياً وعالمياً، الأمر الذي اتضح في عدد من المؤشرات كمعدلات الالتحاق بالتعليم المبكر، ونتائج الامتحانات المدرسية، ونسبة الطلبة المتسربين ومعدلات توظيف الخريجين وأهليتهم لإيجاد فرص عمل، والتراجع بنتائج الطلبة في الاختبارات الدولية (مثل TIMSS وPISA) مما يؤكد عدم نجاعة نظام التعليم في تحقيق الطموحات المرجوّة. ويضاف إلى ذلك، أن الأردن يواجه تحديات خاصة مرتبطة بالتدفق الهائل للاجئين السوريين، الأمر الذي رتّب أعباء إضافية على منظومة التعليم وغيرها من الخدمات العامة والبنية التحتية.

التفت جلالة الملك عبدالله الثاني برؤيته المستقبلية إلى الواقع الحالي لمنظومة التعليم وتحدياتها، فجاءت توجيهات جلالته بتطوير استراتيجية وطنية لتطوير الموارد البشرية والتي أطلقت في العام 2016، كما وجه الحكومة الاستمرار بتنفيذ توصياتها ومخرجاتها. ولهذه الغاية، ستتّجه الحكومة إلى الاهتمام بالتعليم المبكِّر لما له من أثر في تطوير تفكير الأطفال، والارتقاء بجاهزيّتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي. كما ستقوم الحكومة بالعمل على تحسين جودة التعليم من خلال التوسع بتدريب المعلمين وإدخال تكنولوجيا التعلم، وتشجيع الالتحاق بالتعليم المهني واعتباره كمسار تعليمي رئيسي أسوة بالمسارات الأكاديمية الأخرى، والتأسيس للتحول نحو التعليم الشمولي والثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- التعليم المبكِّر وتنمية الطفولة المبكِّرة:
  - إنشاء أكثر من 300 روضة أطفال في القطاع العام والخاص.
  - تقديم الحوافز لرياض الأطفال من القطاع الخاص لتشمل تسهيل إجراءات الترخيص وتدريب المربيات ودعم الأجور في السنة الأولى.

- تحسين جودة التعليم وزيادة الوصول إليه:
  - تطوير مناهج العلوم والرياضيات للصفوف من الروضة حتى الثاني عشر بالتعاون مع دور الخبرة العالمية، وسيبدأ التدريس بها للصفوف الأول والرابع والسابع والعاشر في العام الدراسي 2020/2019.
  - الربط الإلكتروني لـ100% من مدارس المملكة وذلك بربط 800 مدرسة إضافية.
  - حوسبة امتحان الثانوية العامة.
  - إدخال التكنولوجيا والبرمجة للغرف الصفية، وتطوير المناهج والتعليم الإلكتروني.
  - تدريب 100% من معلمي القطاع العام الجدد قبل دخول الخدمة/الغرف الصفية.
  - تطبيق نظام اعتمادية المسار المهني للتعليم.
  - تشجيع المتفوقين بامتحان الثانوية العامة للالتحاق بمهنة التعليم من خلال ابتعاثهم للجامعات.
  - تخصيص حصتين أسبوعياً للصفوف في المدارس للأنشطة غير الصفية في مجالات الرياضة، والبرمجة، والفنون، والمسرح وتدريب المعلمين على الأدلة الخاصة بذلك وتعميمها على كافة مدارس المملكة.
  - إنشاء مدارس لمختلف الفئات بمعدل (60) مدرسة سنوياً (أي 120 مدرسة جديدة مع نهاية العام 2020).
  - استحداث (15) مدرسة بناء على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
  - زيادة عدد المدارس المجهزة لدمج ذوي الإعاقة من (4) مدارس دامجة إلى (84) مدرسة بواقع مدرستين لكل مديرية سنوياً.

- تشجيع وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني:
  - بناء (4) مدارس متخصصة في الفندقة والسياحة ومدرسة صناعية متخصصة واحدة.
  - عمل إضافات لمدارس التعليم المهني وتحديث (39) مشغل لتخصصات ميكانيكا الإنتاج وكهرباء السيارات والاتصالات والإلكترونيات.
  - تطوير (6) تخصصات في مجال التعليم المهني.
  - تدريب وتأهيل 500 مدرب مهني.
  - تطوير وتنفيذ استراتيجية لزيادة التحاق الطلبة في التعليم المهني تحتوي على منهجيات واضحة لجذب الطلبة إلى التعليم المهني.

- تشجيع وزيادة الالتحاق بالتعليم التقني العالي:
  - إجراء مراجعة شاملة للبرامج والتخصصات الجامعية الراكدة والمشبعة وتخفيض نسب المقبولين فيها بنسبة تصل إلى 50%.
  - إعادة هيكلة وتأهيل الكليات الجامعية المتوسطة / جامعة البلقاء التطبيقية.
  - تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال من (60%) إلى (70.4%) مع نهاية العام 2020.
- رفع نسبة الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي من (15%) إلى (18%) مع نهاية العام 2020.
- رفع نسبة الالتحاق ببرامج الدبلوم التقني بنسبة 5% سنوياً.
- تحسّن نتائج الطلبة الأردنيين في اختبارات (TIMSS) في تقييمي العلوم والرياضيات.
- زيادة نسبة المعملين والمعلمات الذين يحملون رخصة ممارسة مهنة التعليم من 0% إلى 7%.

تحسين مستوى الرعاية الصحية

نتطلع إلى تقديم خدمات صحية عادلة تعمل بكفاءة وجودة عالية.

مع ارتفاع مستوى التنمية في المملكة تحسّنت نتائج قطاع الصحة العامة إلى حد كبير على مدار العشرين سنة الماضية، ومنذ عام 1997 ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 66 للذكور و70 للإناث إلى 72.8 للذكور و74.2 للإناث في العام 2017. كما انخفض معدل وفيات الرضع من 28 إلى 17 لكل ألف مولود.

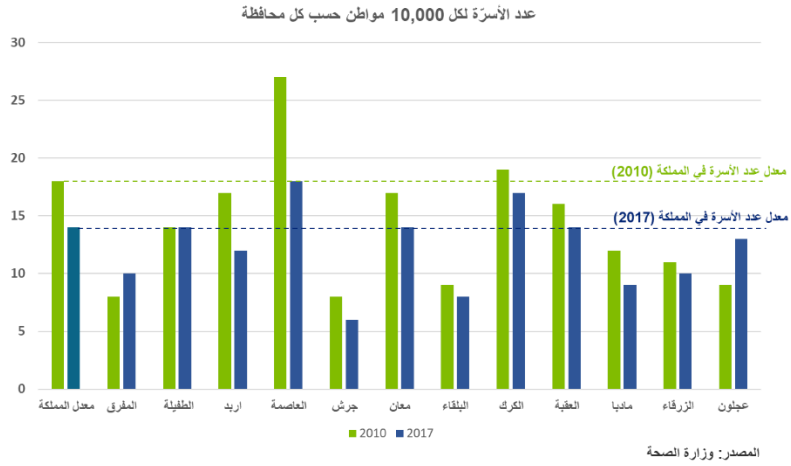

المصدر: وزارة الصحة

ورغم الإنجازات التي تحققت في مجال الصحة، ثمة عدد من التحديات تواجه القطاع لعلَّ أبرزها تزايد الطلب على الخدمات الصحيّة نتيجة النموّ السكّاني، الأمر الذي أدّى إلى اكتظاظ غالبيّة المراكز الصحيّة والمستشفيات، وتراجع عدد الأسرّة نسبة إلى عدد السكان بحوالي 30%، وزيادة أوقات الانتظار لحصول المواطنين على الخدمات الصحية، والتفاوت بين المحافظات في الوصول إلى الخدمات الصحية. كما أصبح المواطن يلمس نقص الكوادر الطبية في المراكز والمستشفيات الحكومية. ويضاف إلى ذلك التحوّل النمطي للأمراض نحو الأمراض غير السارية وارتفاع معدّلات انتشارها، خصوصاً أمراض السكّري والقلب والسّرطان التي أصبحت من الأسباب الرئيسية للوفاة في الأردن.

وبات الأمر يتطلّب إجراءات جادة للنهوض بالقطاع الصحّي بشكل شمولي يركز على تحسين الخدمات والعمليات والاستفادة مما توفره التكنولوجيا، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة والعدالة والجودة في تقديم الخدمات الصحيّة بشكل يلمسه المواطن عند زيارته المراكز والمستشفيات الصحية الحكومية.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- التأمين الصحي:
  - شمول (120) ألف مواطن من المواطنين الأردنيين بالتأمين الصحي المدني مع نهاية 2020 من خلال وزارة الصحة وذلك بدءاً بشمول فئات جديدة كالأسر التي يتراوح دخلها الشهري من (300) إلى (350) ديناراً.

- تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين:
  - رفد وزارة الصحة بـ(350) طبيباً إضافي و(750) صيدلانياً وممرضاً ومهنياً طبياً مساندا.

- حوسبة 100% من المستشفيات الحكومية وذلك بإضافة (8) مستشفيات ليصبح عدد المستشفيات المحوسبة (28) مستشفى مع نهاية 2020.
- إنشاء ملف صحي إلكتروني لكل مواطن.
- مضاعفة عدد المراكز الصحية الحكومية المحوسبة ليصبح عددها (286) مع نهاية 2020 مقارنة مع (143) مركزاً صحياً حالياً.
- تطوير تطبيق إلكتروني لمساعدة المواطنين عند مراجعة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية.
- تطوير عطاءات شراء الأدوية لـ خمسة عشر شهراً (3 أشهر للمخزون الاستراتيجي، والتي تم إعداد قائمة بها) من خلال دائرة الشراء الموحد لضمان توفرها على الدوام وذلك في العامين 2019 و2020.
- أتمتة نظام مخزون الدواء وربط 75% من المستشفيات والمراكز الصحية.
- شراء الخدمات من القطاع الخاص على شكل حزم خدمية بواقع (59) حزمة لتخفيف الضغط على خدمات وزارة الصحة (كشراء خدمات أطباء الإختصاص وعمليات نوعية وغيرها).
- تطوير برنامج تبادل علمي بين أطباء مستشفيات وزارة الصحة والأطباء الأردنيين المغتربين ليقوموا بتدريب الأطباء المقيمين، وإجراء عمليات نوعية في مستشفيات وزارات الصحة خصوصاً في المحافظات.

- اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية:
  - زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية الحاصلة على الاعتمادية من (12) إلى (24) مستشفى ومن (97) إلى (117) مركزاً صحياً مع نهاية 2020.
  - تنفيذ مسح مستقل ومحايد لقياس تجربة ورضا المرضى في مستشفيات وزارة الصحة خصوصاً فيما يتعلق بالرعاية، وأوقات الانتظار، والتواصل معهم من الطاقم الطبي وغيرها من المعايير التي تهم المواطن.
  - تطوير نظام وطني مستقل لترتيب أداء مستشفيات وزارة الصحة (National Performance Ranking) يعتمد على تجربة المرضى ومستوى الرعاية الصحية المقدمة في كل مستشفى.

- البنية التحتية الصحية:
  - إنشاء وتشغيل وتوسعة المستشفيات التسعة التالية:
    - تشغيل مستشفى السلط الجديد في العام 2019.
    - إنشاء 3 مستشفيات في الطفيلة وعجلون وإربد مع نهاية العام 2020
    - توسعة وتحديث مستشفى غور الصافي مع نهاية العام 2019
    - توسعة قسم الطوارئ والإسعاف في مستشفى البشير مع نهاية 2020
    - استحداث قسم عمليات وقسمي العناية الحثيثة والعناية المركزة وقسم التعقيم المركزي في مستشفى النديم في مأدبا في العام 2019.
    - إعادة تأهيل أقسام مستشفى الكرك مع نهاية العام 2020.

- تحديث وتأهيل قسم الإسعاف والطوارئ في مستشفى الأمير فيصل في ياجوز / محافظة الزرقاء مع نهاية العام 2020.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدّم في المؤشرات التالية:

- زيادة نسبة شمول المواطنين بالتأمين الصحي بكافة أنواعه من 68% إلى 80% مع نهاية العام 2020، منهم (49.6%) مشمولين بالتأمين الصحي المدني.
- قياس رضى متلقي الخدمات الصحية في مستشفيات وزارة الصحة واعتبار سنة 2019 سنة الأساس.
- تقليل أوقات الانتظار في أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية بحيث لا تتجاوز (15 دقيقة) للحالات الحرجة وألا تزيد عن ساعة للحالات المتوسطة.
- زيادة القدرة الاستيعابية من الأسرَّة في مستشفيات وزارة الصحة بنسبة (5%) مع نهاية العام 2020.
- زيادة نسبة مستشفيات وزارة الصحة الحاصلة على الاعتمادية من 43% إلى 75%.

تطوير منظومة النقل العام

نتطلع إلى توفير خدمات نقل عام آمنة وحديثة ومريحة تمكن الأردنيين والأردنيات من التنقل لغايات العمل والاندماج ثقافياً واجتماعياً في مجتمعهم.

تعدّ أنظمة النقل العام ركيزة مهمة من ركائز الحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي من المكونات المهمة للبنية التحتية في المدن، ومن العناصر الأساسية في حياة سكانها اليومية. وتتصف أنظمة النقل العام الحديثة بأنها شبكة من الخطوط الثابتة والمترابطة في المدن، وهي أنظمة مفتوحة للجميع مقابل تعرفة محددة، وتكون بالعادة أنظمة متكاملة تضم مرافق مختلفة من محطات ومواقف، وتقدم أيضاً خرائط وبرامج تزّود المستخدمين بالمعلومات اللازمة لتسهيل استخدامها.

وتطور قطاع النقل العام بشكل عام في الأردن خلال العقود الماضية، إلاّ أن التطور لم يكن بنفس وتيرة النمو في الطلب على خدمات النقل العام. ورغم أن الحكومات المتعاقبة وضعت خططاً ومشاريع عديدة لتطوير النقل العام في المملكة، إلا أن الكثير من هذه الخطط والمشاريع لم تر النور لأسباب مالية وتنظيمية واجتماعية متعلقة بالقطاع. ولذا لم يلمس المواطن تحسناً في مستوى خدمات النقل العام وأنظمتها من حيث تنظيم الرحلات والخطوط، ودقة مواعيد الانطلاق والوصول، والسلامة والراحة في المركبات، وتوفير المعلومات اللازمة لتسهيل استخدامها، حيث لا يتوفر لمستخدمي النقل العام معلومات واضحة من خرائط، وجداول أوقات، وترددات، ومحطات وأماكن توقف، يمكن الاعتماد عليها لتخطيط رحلاتهم اليومية.

وبالتالي أدى كل ذلك إلى تراجع استخدام وسائط النقل العام من 12% في العام 2010 إلى 11% في العام 2016، وقابل ذلك زيادة الاعتماد على وسائط النقل الخاصّة والتكسي وسيارات التطبيقات الذكية، ما فاقم مشاكل الازدحام المروري في المدن، وزاد من معاناة المواطنين من حيث هدر المال والوقت والجهد.

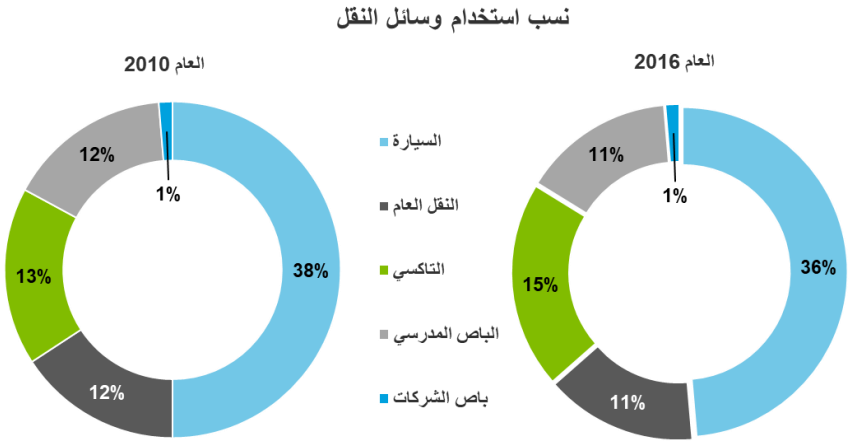

المصدر: وزارة النقل

تدرك الحكومة أن استمرار منظومة النقل العام في هذا المنحنى قد يفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويقوّض جهود الحكومة في إنجاز الأولويات الأخرى وخصوصاً تلك المتعلقة بتشغيل الأردنيين والأردنيات. حيث أظهر مسح خاص بخدمات النقل وأثرها على مشروع تشغيل الشباب في أربع مناطق (المفرق، والرصيفة، والشونة الجنوبية، وسحاب) أن مشاكل النقل العام المتمثلة بارتفاع كلف النقل العام مقارنة مع الأجور التي يتقاضوها، والزمن المستغرق للوصول إلى أماكن العمل والانتظار، وعدم انتظام الخدمة، وتدني درجة اعتماديتها كان لها دور كبير بقبول أو عدم قبول الشباب والشابات فرص العمل التي تعرض عليهم، أو باتخاذ القرار بالانسحاب من العمل لاحقاً.

وبالتالي ستسعى الحكومة خلال العامين المقبلين إلى توفير البنية التحتيّة الحديثة، وإعادة هيكلة القطاع ليصبح أكثر إنتاجيّة وفعاليّة. كما ستعمل الحكومة على تطوير خدمات نقل نوعيّة وآمِنة تحافظ على السّلامة والبيئة، بحيث ينعكس أثرها الإيجابي على المواطن وتعزز من مشاركته اقتصادياً واندماجه اجتماعياً وثقافياً في محيطه.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- توفير شبكات نقل ذات فعالية وموثوقية وتردد منتظم:
  - تشغيل خط الباص السريع بين عمان والزرقاء مع نهاية العام 2020.
  - تشغيل الباص السريع في عمّان مع نهاية العام 2020.
  - إدخال نظام النقل الذكي (Intelligent Transport System) لتحسين خدمة النقل العام من خلال تطوير تطبيق ذكي لتتبع مواعيد رحلات حافلات النقل العام وتنظيم حركة النقل للمواطنين وتقديم الشكاوى والمقترحات والتتبع مع نهاية العام 2020.
  - إدخال نظام الدفع الإلكتروني لأجور النقل، مع إمكانية طرح تذاكر أسبوعية وشهرية مخفضة تشمل استخدام خطوط النقل داخل المدن.
  - تشغيل (351) حافلة جديدة مع نهاية العام 2020 داخل منطقة أمانة عمان الكبرى.

- تطوير منظومة نقل عام متكاملة مستدامة ومرنة تعمل على خدمة المواطن والتخفيف عليه:
  - تنفيذ مخرجات المخطط الشمولي في محافظة جرش ويتضمن إعادة هيكلة خطوط النقل العام في محافظة جرش وإعداد خطة تشغيلية تشمل تجهيز البنية التحتية وائتلاف المالكين في شركات وشراء الحافلات وتطبيق نظام التتبع والدفع الإلكتروني خلال عام 2019.
  - تشجيع إقامة مواقع اصطفاف السيارات بالشراكة مع القطاع الخاص والبلديات بالقرب من خطوط النقل ومحطات الباصات.
  - تفعيل نظام النقل المدرسي ودخول (1000) حافلة مدرسية مرخصة في الخدمة في إقليم الشمال والجنوب.

- تعزيز السلوكيات الإيجابية والسلامة لاستخدام النقل العام:
  - تأهيل وتدريب (6000) سائق حافلة نقل عام ونقل مدرسي لتقديم خدمات نقل أفضل للركاب.
  - تدريب فرق عمل مخصصة للشرطة، بما فيها الشرطة النسائية، للاستجابة لشكاوى سوء السلوك في وسائط النقل العام.
  - تعزيز السلامة المرورية من خلال تشديد تطبيق أحكام قانون إدارة السير على وسائط النقل العام.
  - تفعيل إشارات مرور المشاة على الإشارات الضوئية والتقاطعات الرئيسية داخل المدن.
  - تشجيع المواطنين على استخدام الدراجات الهوائية كوسيلة للتنقل داخل المدن والأحياء، وإنشاء مسارات خاصة بها في بعض الشوارع.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- زيادة نسبة مستخدمي النقل العام (Mode Share) من (11%) إلى (15%) مع نهاية العام 2020.
- زيادة عدد الحافلات العاملة لكل ألف مواطن بنسبة (11%) مع نهاية العام 2020.
- تحديث (25%) من أسطول حافلات النقل العام مع نهاية العام 2020. (تحديث 1200 حافلة من أصل 4500)
- نسبة الدقة بمواعيد انطلاق ووصول حافلات النقل العام في جرش وإربد وعمّان (يبدأ القياس مع تطبيق نظام النقل الذكي).

السكن الميسّر

نتطلع إلى مساعدة الأردنيين والأردنيات في الحصول على سكن ملائم وبأسعار معقولة وضمن الموارد المتاحة.

يعدّ قطاع الإسكان من القطاعات المهمة على المستوى الوطني، فهو يلبي حاجة اجتماعية بالإضافة إلى كونه شريكاً استراتيجياً في معظم القطاعات التنموية والاقتصادية. وقد بينت الدراسات أن قطاع الإسكان يساهم بأكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تأثيره المباشر في سياسات التشغيل والعمالة. وقد تأثر الأردن بالأوضاع السياسية في المنطقة على مدى عقود غيرت في الخريطة الديموغرافية وفي الأنماط الاقتصادية. إلا أن السوق الإسكاني قد استجاب بطريقة أخرى للطلب على السكن أدت إلى نقص في تلبية الطلب لفئات الدخول المتوسطة والمتدنية التي تسعى إلى امتلاك وحدات سكنية صغيرة.

وتقدر الحاجة السكنية في المملكة سنوياً بحوالي 60-65 ألف وحدة سكنية، فيما تصل نسبة المساكن الخالية إلى 18.5%، وهذا دليل على الفجوة بين العرض والطلب. ومع أن البيانات والدراسات تبيّن أن الطلب والمقدرة الشرائية للمواطن ترتبط بالوحدات السكنية التي تقدر مساحتها بـ 100م2 إلا أن بناء الوحدات السكنية استهدف المساحات الأكبر التي تتراوح ما بين 120 إلى 200 م2، وهو ما يخدم حوالي 30% من السكان ذوي شرائح الدخل العليا.

ولدى البحث في كلفة عناصر الوحدة السكنية فإن الأرض تشكل النسبة الأعلى من الكلفة الإجمالية وهي تتراوح من 40% إلى 60%. وعليه لا بد من إعادة النظر في التشريعات ومعايير التخطيط الحضري لتسمح بتوفير قطع أراضٍ صغيرة ميسرة للمواطنين من ذوي الدخول المتوسطة والمتدنية، ومراجعة الأحكام التنظيمية التي من شأنها زيادة نسبة الإشغال أو البناء بالنسبة لوحدة الأرض، دون إغفال التخطيط الحضري المكاني الذي يضع تصوراً ورؤية مكانية للنسيج العمراني والديموغرافي للنمو الحضري.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تعديل التشريعات ذات العلاقة بقطاع الإسكان:
  - تطوير وتعديل نظام الأبنية بهدف زيادة العرض من الوحدات السكنية ذات المساحة الصغيرة وذات التكلفة الأقل على المواطن، ومعالجة مشاكل الاكتظاظ السكاني والاختناقات المرورية في المناطق الحضرية.
  - تفويض أراضي الخزينة الواقعة ضمن التنظيم للمواطنين والمستغلّة لغايات السكن.
- تشجيع البنك المركزي للبنوك على الإقراض لغايات شراء المساكن الصغيرة من قبل الشباب.
- تمكين "الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري" لتوفير أدوات تمكن من تثبيت نسب الفائدة على قروض الإسكان لفترة زمنية أطول وضمن شروط وضوابط محددة تشجع الشباب على شراء المساكن الصغيرة.

- البرنامج الوطني للإسكان/المرحلة الأولى:

- توفير أراضي الخزينة لإنشاء أربعة تجمعات سكنية بالقرب من الخدمات لتكون موجهة لذوي الدخل المتدني والمتوسط) بالشراكة مع القطاع الخاص في مواقع مختارة في محافظات المفرق ومعان والعقبة ومنطقة حسبان/ناعور، بحيث يتم عرض قطع أراضي للبيع من أراضي خزية الدولة متكاملة الخدمات والبنى التحتية، مقام عليها وحدة سكنية بمساحة (63متر مربع) جاهزة للسكن وقابلة للتوسّع الأفقي والعامودي حسب رغبة ومقدرة المستفيد.
- توفير 1700 قطعة أرض مخدومة في محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء والمفرق، ضمن تجمعات سكنية متكاملة الخدمات والبنى التحتية يتم عرضها للبيع للمواطنين بأسعار ضمن المقدرة الشرائية لهم.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- توفير ما مجموعه (1900) قطعة أرض بالشراكة مع القطاع الخاص مع نهاية العام 2020.
- الزيادة في نسبة الوحدات السكنية الصغيرة المرخصة والموائمة لذوي الدخل المحدود والمتوسط (أقل من 120 متراً مربعاً).

البيئة وسلامة المواطن

نتطلع إلى الحفاظ على سلامة الأردنيين والأردنيات وأرواحهم، وتوفير الأماكن العامة الخضراء لتكون متنفساً لهم ولعائلاتهم في أوقات راحتهم.

تواجه المملكة العديد من التحدّيات البيئيّة التي تؤثر على صحّة المواطنين وحياتهم، ومن هنا تهدف الحكومة إلى تحسين نمط حياة المواطنين، وتنفيذ برامج تعنى بالحفاظ على البيئة وسلامة المجتمع وصحّة المواطنين. بشكل عام تحسن أداء وترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي والذي يقيم أداء الدول في النواحي البيئية، حيث وصل ترتيب المملكة عالمياً في العام 2018 إلى 62 من أصل 180 دولة، مقارنة بـالترتيب 117 في العام 2012.

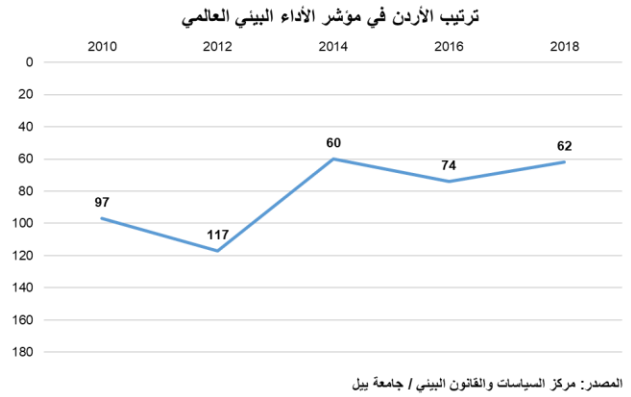

المصدر: مركز السياسات والقانون البيئي / جامعة ييل

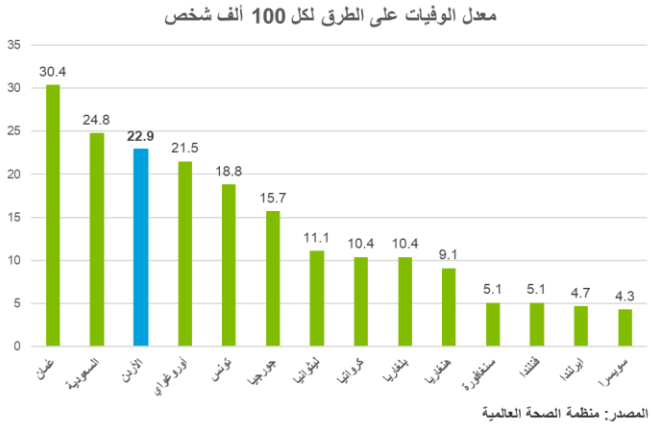

المصدر: منظمة الصحة العالمية

وللبناء على ذلك، ستسعى الحكومة وبالتعاون مع جميع الشركاء في القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجالس المحافظات إلى تحقيق الهدف الوطني المتعلق بحماية عناصر البيئة واستدامتها، في ظل التحديات والمتغيرات المتسارعة والتي من أهمها: التغير المناخي، وضعف الوعي البيئي والثقافة البيئية لدى المجتمعات المحلية والقطاعات الاقتصادية، وزيادة نسب التلوث نتيجة النمو المتزايد في القطاعات التنموية المختلفة، وضعف التقيد بالشروط البيئية، وتدهور النظم الحيوية وزيادة التصحر نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والاعتداءات على أراضي الغابات والمحميات والمراعي.

وبما أن الأردن يعد واحداً من أعلى معدلات وفيات حوادث الطرق في العالم، حيث يحتل المركز الثالث عربياً في معدل وفيات الحوادث المرورية، والثاني والثلاثين عالمياً بحسب التقرير السنوي الصادر عن منظمة الصحة العالمية للعام 2015، ستعمل الحكومة على عدة إجراءات منها تفعيل التشريعات للحد من الممارسات الخاطئة على الطرق كاستخدام الهاتف النقال خلال القيادة، وكذلك تشديد الرقابة على الطرق الخارجية وإصلاح العيوب الهندسية فيها، كما سيتم العمل على تحسين إدارة صيانة الطرق والجسور وزيادة المخصصات المالية لهذه الغاية، إضافةً إلى الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل الطريق الصحراوي.

ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- قيام المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات بتطوير آليات الاستشراف/التنبؤ وتحديد اتجاهات الخطر والتهديدات المحتملة من خلال:
  - تطوير القدرات المتعلقة بنظم الإنذار المبكر (Early Warning System) لتغطية مختلف أنواع الأزمات والكوارث بما فيها الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والأمنية.
  - تطوير آليات وطرق جمع المعلومات والبيانات حول المخاطر المتوقعة.
  - تبادل الاتصالات والمعلومات بين المؤسسات الوطنية والدولية المعنية.
  - استثمار الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنبؤ بالأزمات والكوارث.
  - تشجيع البحث العلمي المتعلق بالتنبؤ بالأزمات والكوارث، ودمج النتائج بآليات الاستشراف والتنبؤ.

- التكيّف مع التغير المناخي:
  - إقرار نظام تغير المناخ بهدف تنسيق الجهود الوطنية المتعلقة بإدارة تغير المناخ بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وعلى متابعة تنفيذ أي التزامات دولية مناخية صادقت عليها المملكة.
  - تنفيذ خطة التكيف الوطنية التي تهدف للتكيف مع آثار تغير المناخ على القطاعات التنموية ودمج متطلبات التكيف في سياسات وموازنات هذا القطاع، ودعم التزام الأردن بمتطلبات اتفاق باريس للتغير المناخي.
  - اغتنام فرص التمويل الدولية لمشاريع التخفيف والتكيف مثل صندوق المناخ الأخضر، وبناء قدرات الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للحصول على التمويل المناخي.
  - تنفيذ الخطة الوطنية للنمو الأخضر[9] التي تهدف إلى تخفيف انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز حصانة النظم البشرية والطبيعية التكيفية من الصدمات.

- البيئة:
  - تفعيل قانون رمي النفايات في الحدائق العامة وتجريم العبث بالأماكن الأثرية.
  - حملة وطنية شاملة للنظافة والحد من الإلقاء العشوائي للنفايات.
  - إعلان (3) محميات طبيعية ومناطق هامة بيئياً جديدة (محمية برقع، الضاحك، البترا).

- المرافق الترفيهية والمساحات الخضراء:
  - إنشاء (40) متنزهاً وحديقة عامة في مختلف محافظات المملكة وبالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها تحويل بركة البيبسي في الرصيفة إلى حديقة عامة.
  - فتح مرافق المدارس الحكومية أمام فئة الشباب بعد ساعات الدوام وإدارتها من البلديات والجمعيات.
  - إعادة تأهيل جميع المرافق التابعة لمدينة الحسين للشباب والتي تعتبر إرثا وطنياً وصرحاً رياضياً ورياديا يخدم الشباب والمجتمع المحلي في قلب العاصمة عمان.

[9] القطاعات المستهدفة في خطة النمو الأخضر: النقل، المياه، الزراعة، السياحة، النفايات، الطاقة.

- سلامة المواطن على الطرقات:
  - تفعيل استخدام الممرات المخصصة للمشاة في الشوارع الرئيسية داخل المدن.
  - تفعيل التشريعات للحد من استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة.
  - تشديد الرقابة على الطرق الخارجية وإصلاح العيوب الهندسية فيها.
  - تحسين إدارة صيانة الطرق والجسور وزيادة المخصصات المالية لهذه الغاية.
  - الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل الطريق الصحراوي.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

- وجود نظم إنذار مبكر تربط بين المؤسسات الوطنية وترسل تحذيرات للمواطنين عن المخاطر المختلفة.
- تخفيض عدد الحوادث والوفيات على الطرق بنسبة (10%) سنوياً.
- زيادة عدد المحميات الطبيعية من (7) إلى (10) محميات طبيعية.
- تحويل بركة البيبسي إلى حديقة عامة في العام 2020.

"مصيرنا واحد، فلننطلق معاً، بإيجابية وعزم واستشراف للمستقبل، نحو رؤية مشتركة لتأمين مستقبل أبنائنا"

رئيس الوزراء

الدكتور عمر الرزاز